

هــان : السبت ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٨٥ هـ الموافــق ١٧ تمــوز سنة ١٩٦٥م . العدد ١٨٥٩

### الفهيس

صفحا		
1.74	قانون مؤقب معدل لقانون الاسلحة النارية واللخائر	قانون رقم ( ۲۸ )لسنة ١٩٦٥
١٠٧٠	قانون مؤقت معدل لقانون العقوبات	قانون رقم ( ۲۹ ) لسنة ۱۹۳۵
1.41	نظام بلدية المشارع	نظام رقم (۷۷ ) لسنة ١٩٦٥
1.44	نظام اجور الاعمال الاضافية لموطفي الدولة	نظام رقم ( ۷۸ ) لسنة ١٩٦٥
1.41	نظام الملح	نظام رقم (۷۹ ) لسنة ١٩٦٥
1.40	نظام معدل لنظام الاسلحة النارية	نظام رقم ( ۸۰ ) لسنة ١٩٦٥
1 - 47	نظام معدل لنظام الاتجار بالاسلحة النارية	نظام رقم (۸۱) لسنة ١٩٦٥
1.47	رة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
		•

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

# في محمد بن طلال مائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/٦/٩٦٥

نصـــادقـــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على ( القانون المؤقت ) الآتي ونأمر باصداره ووضعــــه موضع · التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده.

قانون رقم (۲۸) لسنة ۱۹۲۵

# قانون مؤقت معدل لقانون الاسلعة النارية والذخائر

----

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر لسنة ١٩٦٥ ) ويقرأ مع قانون الاسلحة النارية والذخائر رقـــم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طـــرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي بالغاء تعريف لفظة (سلاح) الواردة فيها والاستعاضة عنه بما يلي: ــ
تعني لفظة (سلاح) كل سلاح ناري مهما كان نوعه وكل جـــزء من سلاح ناري او قطع غيــــار
لاي سلاح ناري .

المادة ٣ ــ يلغى ما جاء في المادة الثالثة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــ

٣ أ بوز لجميع الاهالي في المملكة ان يحتفظوا في منازلهم واماكن اقامتهم بالبنادق والمسلمات اللازمة لاستعمالهم اللماتي فقط مع كمية من العتاد المخصص للملك السلاح بالقسمار الضروري الدفاع عن النفس شريطة ان يتقدم صاحب السلاح خلال اسبوع من تاريخ حصولـــه على السلاح بطلب لوزير الداخلية او من ينيبه عنه الترخيص له بلملك وفي حالـــة رفض الطلب يتوجب بيان الاسباب.

ب- الاهالي الذين يحتفظون في منازلهم واماكن اقامتهم عند نفاذ هذا القانون بالسلاح المبحوث
 عنه في الفقــرة السابقة عليهم ان يتقدموا بطلب الترخيص خلال شهر واحد من تـــاريخ
 نفاذ هذا القانون .

ج ــ يسمح لمن بحوزته ترخيص باقتناء السلاح ان يحمل السلاح خارج المناطق المبينة في المادة و المناطق المبينة في المادة و المادة التعالم المبينة في المادة المبينة المبينة في المادة المبينة المبينة في المادة المبينة المبينة في المبينة المبي

# Spill Colif

المادة ٤ — تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي بحلف عبارة (وللمحكمة ان تأمر بمصادرة السلاح) الواردة في آخر الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة (ويصادر السلاح).

1970/7/47

محمد بن طلال

وزير الداخليــة ووزير دولـــة لشمؤون رئساسة السوزراء ووزيـــــر الدفـاع عبد الوهاب المحالي عز الدين المفتي وصفي التل وذيـــــر وزيـــر وزيرالمواصــــلات وزيـــر الشؤون سيف الدين الكيلاني فضل الدلقموني عبد الرحيم الواكد كامل محي الدين وذيـــــر وزيــــر وزير الاعــــــلام التربيــة والتعلــــــــيم الاشغــال العامـــــــة ووزير الخارجية بالوكالة الصحــــــــــة يحى الخطيب عبد اللطيف عابدين احمد ابو قورة وزيسر الداخليــة للشـــؤون وزيـــــر وزيـــــر البلدية والقرويــــــة الــزراءــــــة الاقتصاد الوطــتي ميناء طـــيران سكك حاتم الزعبي فؤاد فراج على الدجاني جريس حدادبن

# نحن محمد بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى الفرة (١) المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٦/٢٦/١٩٦٥

نصـــادق ـــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة فى اول اجتماع يعقده : ـــ

# قانون موقت معدل لقانون العقوبات

١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يضاف الى آخر كل من المادة ١٢٠ والمادة ١٢٤ والفقرة (٢) من المادة ١٢٥ والفقرة ٢ من المادة ١٢٦ العبارة التالية : \_

« واذا كانت الدولة الاجنبية عدوة فتكون العقوبة الاعدام » .

محمد بن طمول

1970/7/77

وزير العدليــــة رثيس الوزراء بالوكالة عبد الرحيم الواكد عز الدين المـــفتي

# قانون رقم (۲۹) لسنة ١٩٦٥ المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون الموقت ( قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ١٦ لسنة

# نحق الحسيق للفاعل للاطفالي المالكة المالانية العالمية

بمقتضى المادة ١ \$ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/١٦/١٦/ .

نأمر بوضع النظام الاتي : ـــ

نظام رقم (۷۷) لسنة ١٩٦٥

# نظام بلدية المشارع

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام بلدية المشارع لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريادة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للالفاظ والعبارات التالية المعانى المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

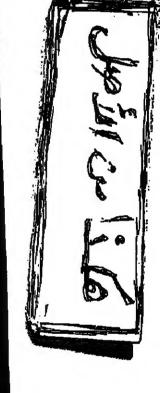
كل اعلان يعرض على مسكن شخص او مكتبة او محل عمله ويتضمن اسم ذلكالشخص فقط او نوع عمله او مهنته او حرفته التي يتعاطاها في ذلك العقار او بيان الغاية الاخرى الَّتِي يستعمل العقار من اجلها ، او اسم ذلك الشخص مع بيان او اعلان كهذا وتشمل اي اشارة او كتابة تنقش او اعلانات تكتب او تنقشأو تعلق على الجدر ان الحارجية لاي عقار مشيرة الى نوع العمل!و الحرفة او المهنة التي تمارس في ذلك العقار ،

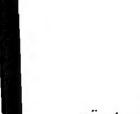
(انشاءالشوارع)حفر ارض الشارع وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسويــة سطحه ورصفه وتعبيدهوحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية وتشمل ايضا الاشغال اللازمة لجعل الشارع متءاويا مع الشوارع المجاورة لهمن حيث درجة الانحدار والمستوى وانشاء وتغيير الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام بايةاشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبرضروريةلانشاءالشارع كما تشمل اي توسيع يجري فيجانبالشارع بغض النظر عن مقدار ومساحة التوسيع .

كل بناية من الحجر او الاسمنت او اللبن او الحديد او الخشب او الصفيح( التنك) او اية مادة اخرى وتشمل ايضا اساس اية بناية كهذه ، او اي حائط من حيطانها او سقفها او مدخنة او رواق او شرفة او رفوف ( كرنيش)او اي قسم مما ذكر او اي شيء ملحق بها وكـــل حائط (سياج) او انشاء اخر يحيط بارض او قائم على حدود ارض فناءاو يقصد به ان يحيط بتلك الارض.

(حيوان) وتشمل الطيور .

(رصيف) المساحة الكائنة بين حد الشارع وحد الطريق للسيارات من الجهـــة نفسها بما في ذلك حجارة الشك والفناء الكائن بين تلك المساحة وحد الطريق للعربات.





رئيس بلدية المثاريع او الشخص الذي يملك صلاحية القيام بمهام منصبه .

اي ساحة تقع ضمن حدود منطقة بلدية المشارع اومنطقة تنظيم المدينة احتفظبها كساحة بموجب مشروع تنظيم يوضع موضع العمل فيما بعد كما تشمل أيةارض لم يتناولها الانشاء

الساكن في البناية بالفعل وتشمل المستأجر والتأجر والمتأجر الفرعي .

( شارع عام ) كل طريق او زقاق او ساحة او ممر او جسر او ما.رج نافذًا كان او غير نـــافذ يملك الجمهور حق السير فيه وتعتبر جميع الاقنية والمصارف والخنادق الواقعة على جانبي اي شارع كهــــذا قسما من ذلك الشارع .

( عربة نقل ) اية عربة يد او عجل او اية وسيلة الحرى من وسائل النقلالتي لاتدار بالقوة الميكانيكية وتستعمل في نقل السلع .

(مأمور صحة ) اي طبيب صحة او مراقب شؤون صحية او مفتش صحة او مهندس تابـــع للمجلس او اي موظف اخر يعينه المجلس للتفتيش او مراقبة الشؤون الصحية في المدينة .

الشخص الذي يتقاضى بدل ايجار او ربع اي عقار في احوال يعتبر معها المالك المعروف لذلك العقار او وكيلا للمالك سواء كان هو المتصرف في ذلك العقاراو كان العقار مسجلا

(المجلساوالبلدية)مجلس بلدية المشارع او لجنة البلدية التي تحل محله حسب قانون البلديات .

(معتمدالمجلس) اي موظف من موظفي المجلس يناط به القيام بعمل تنفيذاً لأحكام هذا النظام . ( المهندس) مهندس البلدية .

(مفتش اللحوم) الشخص الذي يعينه المجلس للتفتيش على الذبائح واللحوم (منطقة البلدية)منطقة بلدية المشارع .

(ولد) كل شخص دون الرابعة عشرة من عمره .

(ولي امر) الشخص الذي يكون في الوقت المبحوث عنه مسؤولًا عن الولد او مالكا حق الرقابة عليه. (نبات) كل شجرة او غرسة او شجيرة او جزء من شجرة او غرسه او شجيرة وتشمل البرعموالكم

والزهرة والعشب وورق الشجرة والغرسة والشجير ه المغروسه او النامية في اى حديقة عموميه .

الفصل الاول

انشساء الابنيسة والشوارع والارصفسة

المادة ٣ ــ لا يجوز ان يقام ضمن منطقة البلدية اى بنـــاء ، او يعاد انشاؤه ، او يجرى اى تغيير او ترميم فيه ، قبل الحصول على رخصة بذلك من المجلس باستثناء ما يلي : \_

أ ــ اذاكان تغيير البناء وترميمه ضروريا لتأمين سلامته ، او سلامة اى بناء اخر ملاصقا له ،اوكان التغيير او الترميم ضروريا لتأمين سلامة الماره ، ولم يكن من المستطاع الحضول عسكلي رخصة من المجلس قبل اجراء التغيير ، او الترميم فيجوز اجراء هذا التغيير او الترميم فوريا على شرط اعلام المجلس بدلك في غضون (٢٤) ساعة .

ب - استبدال القرميد او تكحيل الجدران ، او قصارتها ، او استعمال الطين ، او اية مسادة اخرى، طرش حائط او دهن قطعة خشبية او حديدية في البناء وجداره ، او تجديد ارضية البيت بالاسمنت او الخشب او البلاط ضمن جدران البناء الداخلي ، او ضمن اية شرفة ملحقه به .

المادة ٤ ـــ للمجلس قبـــل اعطاء الرخصة المنصوص عليهـــا في المادة السابقة ان يطلب ابراز المخططات والمقاطـــع وبيان وصف العمل المنوى القيام به .

المادة ٥ ـــ للمجلس صلاحية اصدار الاوامر بشأن اى بناء جديد، او اضافة لاى بناء قائم والمتعلقة بالامورالتالية: ـــ خارجي في اى بناء ، او اى قسم داخلي فيه ، بقدر ما يتعلق ذاك بمتانة البناء ، و

ب التدابير الواجب اتخاذها في المجاري او المصارف او سقف البناء او اية فسحة او مكان في ايبناء او حوله او في متعلقاته ، و

ج - الابار والمراحيض والبالوعات واماكن وضع الرماد والحجارير في البناء او في متعلقاته ، و

د – التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحريق في البناء ، و

ه – المساحة التي تبرز منها اية شرفة او انشاء اخر في البناء على الشارع الملاصق به ، و

و 🗕 التهوية والوسائل الصحية بصورة عامة للبنـــاء اذا كان يستعمل للسكن او لايـــة اغراض اخرى .

المادة ٦ – لا يجوز اقامة بناء جديد ، او إحداث اضافة الى بناء ، بصورة تتعدى على شارع معين من مخطط يعين عرض الشارع الملاصق لذاك البناء او تلك الاضافة .

المادة ٧ – للمجلس صلاحية اصدار الاوامر لتأمين القيام بكل ترميم او تغيير في بناء قائم بصورة تضمن متافة جميع الجدران واساساته وسقفه ومداخنه واقسامه الحسارجية ووسائط تهويته حسب الاصسول والترتيبات

المادة ٨ – عندما يهدم بناء ، او قسم منه ، مواجه للشارع بقصد اعاده انشائه ، لا يعاد انشاء البنـــاء الا يمتمتضى المخطط المعين فيه عرض الشارع الواقع فيه ذلك البناء .

المادة ٩ ــ للمجلس ان يمنع استعمال اي بنـــاء غير صالح لاسكن الى ان يعـــاد بناؤه او ترميمه بصورة تجعلـــه صالحـــا للسكن .

المادة ١٠- لا يجوز لأي شخص ان يحفر جورة امتصاصية او بئرا قبل الحصول على رخصة بللك من المجلس .

الماده ١١– على كُل شخص يرغب في انشاء بناية جديده ، او اصلاح اية بناية قائمة ، او اجراء تغيير فيها او اقامة سوز ، ضمن منطقة البلدية ، ان يقدم طلبا الى لجنة التنظيم المحلية لمنحه رخصه بدلك ، وان يرفق طلبه المهندس ، وان يحمل توقيع صاحب البناء .



المادة ١٢ ـ بقتضي على صاحب البناء : بصرف النظر عن واجباته بموجب اي تشريع آخر ، ان :--

أ ــ يتخذكل ما يلزم من التدابير لوقاية الاشخاص ، والعبال الذين يشتغلون في الانشاء ، من المـــواد المتساقطة والاضرار التي تنجم مباشره عن عملية الانشاء ، وان يراعي في ذلك احكام اي تشريع او قانون معمول به في ذلك الشأن ، و

ب. لا يسمح بالتجاوز على اي طريق بوضع مواد عليها الا بعد الحصول على اذن كتابي من الرئيس، و

ج ـ يضع في المنطقة التي يجري الانشاء فيها ، او حولها ، ما يطلبه المهندس من المصابيح او السقالات او الحواجز الخشبية ، وذاك لوقاية الجمهور والعمال ، و

د ــ يكون مسؤولاً عن متانة البناء اثناء الانشاء، و

تخلف عن ازالة هذه الانقاض ، خلال ( ٤٨ ) ساعة من استلامه اخطـارا بذلك من الرئيس فيجوز لارثيس ان يزيل الانقاض ، على ان تحصل ما يتكبد، في هذا السبيل من اصحاب البنــــاء كما تحصل اموال البلدية .

المادة ١٣ ــ تستوفي البلدية الرسوم المقررة ادناه من الطالب لدى اصدار الرخصة .

أ ـــ الابنية على اختلاف انواعها واصنافها .

١٠ فلوس عن كل متر مكعب من البناء التي تبنى بحجر دبش ( ناري )

ب– الابنية عـــلى اختلاف انواعها واصنافها التي

تبسنی بحجر قصم قساسي (منحوت) او بالاسمنت الباطون .

١٥ فلس عن كل متر مكعب من البناء (الباطون)

۲۵۰ فلس رسم مقطوع

ج - بناء الجدران الخارجة ( الاسوار ) ١٠ فلوس عن كل متر مربع من البند د ـ حفرة امتصاصية او جورة مرحاض او حمام

 ه - الشرفات (البلكونات) الخارجية البارزة على الشوارع والطرقات .

١٠٠ فلس عن كل متر مربع من البناء

و – انشاءأو توسيع فتحات نوافذو أبواب في الجدران

الخارجية او الداخلية او الانشائية . ٢٥٠ فلس عن كل فتيحه ز – احداث تغييرات داخلية في بناء قائم ۱۱۰ فلس رسم مقطوع

حـــ الحد الادئى لرسم الرخصة

۲۵۱ فلس رسم مقطوع طــ تجديد رخصة البناء يستوفى الرسم بمعـــدل نصف الرسم المستوفى قبلا

ى- طلب رخصة بناء ۲۵۹ رسم مقطوع

المادة ١٦– تستثنى المباني التي تنشأها الحكومة او البلدية واماكن العبادة العامة من دفع اي رسم .

الصنف السابق.

المادة ١٧ ــ يتخذ الرئيس التدابير الازمة لقيام المهندس ، او اي شخص او اشخاص اخرين من ذوى الكفـــاءة ي الكشف ، من وقت الى اخر ، على الابنية التي تكون في حالة خطرة ، وينظم المهندس ، او الشخص 

المادة ١٤ ــ يدفع صاحب البناء ، لدى تحويله اي بنــاية من صنف الى آخر ، رسما يعادل الفرق بين الرسمـــين

المادة ١٥ ــ يسري مفعول الرخصة لمدة سنة كاملة من تاريخ صدورها ، فـــاذا لم يتم للبناء خلال تلك المدة تجـــدد

المفروضين عـــلى الصنفين اذا كانت الرسوم المستحقة ، بعد انمـــام عملية التحويل أعلى من رسوم

الرخصة في اي وقت لاحق ، اذا لم يتعارض تجديدها مع نظام الابنية المعمول به في تاريخ طلبالتجديد .

المادة ١٨ - أ - اذا ظهر للمجلس ، استنادا للتقرير المشار اليه في المادة السابقة ، أن بناية من الابنية في حــالة خطرة ، يقرر المجلس اتخاذ التدابير الفورية لسندها بدعائم من الخشب او اقسامة سياج حولها ، لوقاية الجمهور من الخطر ومن ثم يبلغ المالك والساكن اخطارا كتابيا من اجل قيامهما فورا باتخاذ الاجراءات التي يعينها الاخطار .

ب\_ اذا تخلف المالك او الساكن ، الذي بلغ الاخطار ، عن المشروع باتخاذ الاجراءات التي كالـــف باتخاذها ، خلال خمسة ايام عن تاريخ تبليغ الاخطار ، او اذا لم يعثّر على المالك او الساكن يقوم المجلس باتخاذ التدابير الفورية التي يعتقد بضرورتها لدرء الحطر إما بهدم البناية او بترميمهـــــا او

ج ــ لدى القيام باي عمل على وجه لا يتفق وتعليمات المجلس ، يجوز للمجلس ان يبلغ الشخص الذي قام باجراء ذلك العمــــل، او المالك او الساكن، اخطارا خطيا يكلفه فيه، لتلافي النقص في العمل كما يجوز له ان يوعز للمهندس ان يقوم بالعمل المطلوب .

المادة ١٩ — اذا شهد المهندس بان بناية من الابنية تهدد سكانها ، او الجمهور بخطر عاجل فيجوز للرئيس ان يصدر امراً باغلاق تلك البناية في الحال واذا لم يتخذ مالك البناية في الحال التدابير التي طلب منه اتخاذها امــــا لعدم العثور عليه ، او لاي سبب اخر ، فيجوز للرئيس ان يوعز للمهندس بان يتخد التدابير الفورية التي يعتقد بضرورة اتخاذها لدرء الحطر ، اما بهدم البنايه او ترميمها او اي طريقة اخرى .

المادة ٢٠ إــ ان كافة النفقات التي يتكبدها المجلس في سبيل انخاذ التدابير المشار اليها في المادتين ( ١٨ و ١٩ ) اعلاه يدفعها المالك ويجوز للمجلس ان يحصلهاكما تحصل عوائد وضرائب البلدية .

المادة ٢١ ــ يجوز للمجلس ، او لاي شخص مفوض خطياً من الرئيس ، ان يدخل اية بناية بعد اعطـــاء اشعار معقول بذلك ، للعمل على تنفيذ احكام هذا الفصل

المادة ٢٢ ــ يعتبر المجلس مسؤولا عن فتح الشوارع العامة وانشائها وصيانتها وتنظيمها ، من حدود منطقة البلدية ، وفقاً لاي مشروع هيكلي او تنظيمي نافذ المفعول .

المادة ٢٤ ــ يدفع الى صندوق البلدية كافة النفقات وعوائد التنظيم ، الـــتي يقرر الحجلس ، او لجنة التنظيم المحليــة تحصيلها من اصحاب الاملاك ، بمقتضى هذا النظام ، او بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى ويدفع الباقي بعد اتمام التعبيد والتجدير .

المادة ٢٥ ــ اذا لم يقم المجلس بفتح الشارع وتعبيده خلال ستة اشهر من تاريخ القرار المتخذ بهذا الحصوص عليـــه اعادة ما يكون قد حصله من اصحاب الاملاك المتاخمة الشارع .

#### المادة ٢٦ ــ أ ــ لا يجوز لاي شخص ان :

١ — يغطي او يعيق مجرى مكشوف او مصرف او قناة واقعة على جانب اي شارع عام ، او

٢ ـ يضع صندوقا او طردا ( باله ) او بضائع او اية مواد اخرى في اي شارع او يتسبب في وضعها فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف او تؤخرهم عن القيام به او تعطل او تعيق حركة السير في الشارع وقتاً اكثر مما هو ضروري بالقدر المعقول لتحميل ، او انزال ذلك الصندوق اوالمواد

ب اذا ظهر ان صندوقا او طردا (باله) او بضائع او اية مواد اخرى قد نقلت من بناية او ارض،
 ووضعت في شارع عام ، يعتبر مشغل تلك البناية ، او الارض ، انه هو الذي ارتكب المخالفة
 الى ان يقيم الدليل على خلاف ذلك .

المادة ٢٧ ــ لا يجوز لاي شخص ان يضع اية مادة من مواد البناء في اي شارع ، او ان يحفر حفرة او اخدود فيه الا بعدالحصول على تصريح خطي من الرئيس ، مشتملا على الشروط الواجب مراعاتها .

المادة ٢٨ – اذا كان من رأي المجلس ان بناء او بثرا او حفرة ، او اي مكان اخر ، قد اصبح في حالة خطرة على الجمهور بسبب عدم ترميمه الترميم الكافي او لوجود نقص في صيانته او تسييجه او لاي سبب اخر ، يرسل الرئيس اخطارا الى مالكه يكلفه فيه بوقايته ، او اقامة سياج حوله في الحال على وجه يزيل الحطر الناشيء عنه ، ويترتب على المالك القيام بمقتضيات الاخطار .

المادة ٢٩ ــ اذا لحق بشارع من الشوارع العامة ، ضرر طارىء غير مقصود بسبب حفريـــات اجريت في ارض متاخمة للشارع ، يجوز للمجلس ان يصلح ذلك المضرر وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف الـــتي يتكبدها في ذلك السبيل من مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات .

المادة ٣٠ – اذا وجد المجلس ، ان اي رصيف ، او قسما منه يؤلف قسما من شارع ، لم يحط بحجارة الشك (الجبه) او لم يرصف او تحفر اقنية ومصارف فيه حسب ما يراه المجلس مناسبا ، فيجوز له ان يرسل اخطــــارا الى اصحاب العقارات او الاراضي الواقعة على ذلك الرصيف يكلفهم فيه باحاطته بحجارة الشك (الجبه) وتسويته ورصفه وحفر اقنية ومصارف فيه ، خلال المدة التي تعين باخطار ، وبالصورة والمواد الـــتي يعينها المجلس .

المادة ٣١ – اذا لم يشرع بالعمل خلال المدة المعينة بالاخطار ، او اذا شرع فيه ثم اوقف مدة تتجاوز اربعــة عشر يوما ، فيجوز للمجلس ان يـــم العمل ، اذا استصوب ذاك ، ويكلف المالك بدفع المصاريف الـــتي انفقها المجلس .

المادة ٣٢ ــ يدفع المالكون كامل كلفة انشاء الرصيف ، حسب امتداد عقاراتهم عليه و بالنسبة التي يعينها المجلس ، فاذا تخلفوا عن دفعها تستوفى منهم بالطريقة التي تستوفى بها الضرائب والعوائد المستحقة للمجلس .

المادة ٣٣ ــ يكون عرض طريق السيارات لكل شارع بالقدر الذي يعينه الحجلس.

المادة ٣٤ – اذا رغب شخص في انشاء رصيف ، متاخم لملكه ، ضمن منطقة البلدية ينيغي عليه ان يقدم طلبا الى المجلس المجلس لاصدار رخصة له تتضمن الرخصة تعليمات المجلس فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي انشاء الرصيف بمقتضاها (على أن لا يقل الرسم عنخمسهاية فلس) لاصدار الرخصة المشار اليها في المادة السابقة .

المادة ٣٥ – يستوفي المجلس مبلغ عشره فلسات عن كل متر مربع من الرصيف المنوى عمله ( ان لا يقل الرسم عن خمسائة فلس ) لاصدار الرخصة المشار اليها في المادة السابقة .

المادة ٣٦ ـ يجوز للمجلس ان يسمي ، او يعيد تسمية ، اي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية ويجوز له الله ان يضع لوحات باسم ذلك الشارع على الجهة الحارجيةمن اي ملك مجاور له، بالصورةالتي يستصوبها. الفصل الثاني

الاسواق العامة ، والذبائح ، والمقايبس والاوزان والمكاييل والاعلانات

المادة ٣٧ ــ تنشأ في مدينة المشارع اسواق لبيع الخضار والفواكه والسانه وغيرها من السلع في الاماكن المخصصة لهذه الغاية بقرار من المجلس يعلن عنه في المدينة .

المادة ٣٨ – لا يجوز لاي شخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او بالمفرق اي فاكهة او خضارا او سلعـــة اخرى ضمن منطقة البلدية الا في المواقع المخصصة لذلك .

المادة ٣٩\_ أ \_ يستوفي المجلس ، مباشرة او بواسطة الملتزم ، عن الخضار والفواكه التي تباع في اسواقه رسمـــــا مقداره ٤٪ من اثمانها .

ب- يستوفي المجلس ، مباشرة او بواسطة الملتزم، رسوم المنتوجات الزراعية للبلدة والتي تحمل بالسيارة و تمر رسما مقطوعا وقدره (۲۵۰) فلسعن السيارة التي تحمل من ثلاثة أطنان فما فوقو (۲۰۰) فلسعن السيارة التي تحمل من طنين الى ثلاثة اطنان (بيك آب) .

المادة ٤٠ يستوفي المجلس عما يباع بالحمله في الاسواق العامة، او يعرض للبيع من المواد التالية الرسوم المبينة ادناه: 

أ - العجوة ، التمور ، السمك المجفف والمملّح ، الحلود، الصوف، القطن، النخالة ، الحطب ، الدق الاوانى الفخارية ، الحصر ، السلال، القش، الحشيش الناشف، السمن، العسل، الدبس ، الكلس الفحم ، الحليب ، اللبن ، الزبدة ، الملح ، الكازوز ، الشراب المعلب ، الطيسور ، الدواجن البيض ، التبن و الحبوب على اختلاف انواعها - ٢٪

ب– الجبن الابيض وزيت الزيتون ١٪

ج ـــ الجفت والفحم ٥٠ فلسا عن الطن .

د ــ الطحين ١٥ فلس عن كل ٥٠ كغم .



- المادة ٤١ ــ يستوفي المجلس من المشتري رسما مقداره ٢٪ من ثمن كل حيوان يباع ضمن منطقة البلديه ، ولدى مبادلة حيوان بآخر يستوفىالرسم من كلا الفريقين كلبنسبة القيمه المقدره للحيوان الذي حصل عليهنتيجةالمبادلة.
- المادة ٣٣ ــ يستوفي المجلس رسما سنويا قدره سبعمائة وخمسين فلسا عن رخصة اي بسطة او مظلة او تخشيبة تشغل مساحة لا تقل عن مترين مربعين .
- المادة ٤٤ ــ يستوفي المجلس من المشتري اما مباشرة او بواسطه معتمده رسما قدره ٣٪ من ثمن كافة الاموال المنقولة او غير المنقولة التي تباع بطريقة المزاد العلني ضمن منطقة البلدية .
  - المادة ٥٥ ـــ يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح ضمن منطقة البلدية : ــــ

أ ــ عن كل راس من الضأن او الماعز العناس

ب عن كل راس من البقر ٢٠٠ فلس

ج – عن كل راس من الجيال ٢٠٠ فلس

المادة ٤٦ ـ يعاين المجلس ، او معتمده ، ويدمغ جميع الاوزان والمكاييلوالمقاييس التي تستعمل في الشؤونالتجارية ضمن منطقة البلدية .

المادة ٧٧\_ أ – يستوفي المجلس رسما مقطوعا سنويا عن كل قبان قدره خمسمائة فلس

ب- يستوفي المجلس رسما سنويا قدره عشرون فلسا عن دمغ كل قطعة من الاوزان والمقاييس والمكاييل
 ورسما سنويا قدره مائة فلس عن كل مجموعة طقم اوزان او مقاييس او مكاييل يعاينها .

- المادة ٤٨ ــ لا يجوز لاي شخص ان يستعملوزنا او مقياسا او مكيالا للاغراضالتجاريةضمنالمنطقة البلديةما لم يكن قد دفع رسما عنه للمجلس ودمغ بخاتم البلدية .
- المادة ٩٤ ــ يستوفي المجلس رسما سنويا عن كل يافطة تعلق ضمن منطقة البلدية بمعدل خمسماية فلس عـــن كل متر مربع منها ، على ان لا يقل الرسم عن مائتي فلس ويستوفى الرسم مضاعفا عن اليافطة ذات الوجهين .
- المادة ٥٠ ــ لا يجوز وضع يافطة في شارع او طريق عام او زقاق او ساحة او ميدان او تعليقها على عقار بشكل يؤثر على حركة المرور او يحجب النظر .
- المادة ٥١ يحق للمجلس ان ينصب الواحا خشبية في الاماكن التي يستصوبها ، ضمن منطقة البلدية لاجل عـــرض الاعلانات والنشرات عليها .
- المادة ٧٥– يعفى اسماء وعناوين المخازن او العقارات او محال الاعمالالمكتوبة على الابواب ، او على واجهات عرض البضائع (الفترينات) من الرسوم المقررة في هذا النظام .

المادة ٥٤ ــ يقدر الرسم المستحق عن النشرة او الاعلان المراد عرضها بمعدل (١٠٠) عن كل متر مسربع اسبوعيا بشرط ان لا يقل الرسم عن (٥٠) فلس في الاسبوع .

المادة ٥٥ــ تعفى الاعلانات والنشرات التابعة لإية دائرة من دوائر الحكومة او البلدية من دفع الرسوم وتعفى ايضا الاعلانات والنشرات الخاصة بالمشاريع الخيرية وذلك بموافقة المجلس .

المادة ٥٨ ــ يقتضي على بائع اية مادة غذائية ، ان يضع في مكان ظاهر في محله ، او عــــــلى بسطته ، قائمة بالاسعار يبين فيها بوضوح اسعار كل إصنف من المواد الغذائية ، كما حددها المجلس .

المادة ٥٩-﴿لاَنِجُوزُ لاَي شِخصُ ان يعمل كعتال او سقاء او ماسح احذية او حفار اختام او مصور او بائع متجول او بائع صحف ، او مبيض اواني ، ضمن منطقة البلدية ، الا اذا كان مرخصا له بذلك من المجلس .

المادة ٦٠- يستوفي المجلس البلدى رسما سنويا عن اصدار الرخص بالنسب التالية :\_

فلسن

٢٥ رخصة العتال

٧٥٠ رخصة السقاء

٢٥٠ رخصة بائع الصحف

٠٠٠ حفار الاختام

٠٠ المنور

٥٠ البائع المتجول

• • • مبيض الاواني

المادة ٦١ – يحظر على اي شخص ، سواء كان يحمل رخصة بمقتضى المادة ( ٦٠ ) من هذا النظام ام لم يكـــن ان يستعمل عربة نقل فيما يتعلق بحرفتة ما لم يكن حائزًا على رخصة تجيز له استعمالها صادرة عن المجلس .

المادة ٦٢ — يستوفي المجلس رسما سنويا قدره خمسهائة فلس عن رخصة عربة النقل ويجوز للرئيس ان يسحبالرخصة في اي وقت مع بيان الاسباب .

المادة ٦٣ – لا يجوز لاي شخص ان يركب دراجة غير ميكانيكية ذات عجلتيناو ثلاث عجلات ضمن منطقة البلدية الا اذا كانت مرخصة وفقا لاحكام هذا النظام وعليها لوحة (نمرة) صادرة بشأنها ومعلقة خلف المقعد بالصورة التي يقرها المجلس:



المادة ٢٤ – يقتضي علىكل شخص يرغب في الحصول على رخصة ولوحة (نمرة) لدراجة ذات عجلتين او ثلاث عجلات ان يقدم طلبا بذلك الى المجلس ويستوفى من الطالب رسما سنويا قدره نصف دينار عند صدور الرخصة واللوحة .

المادة ٣٥ – لا يجوز تحويل رخصة دراجة مصادرة بمقتضى المادة السابقة ، من شخص الى آخر الا بموافقة المجلس ، وعند اجراء هذا التحويل يجري المجلس التعديلات اللازمة في التفاصيل المدرجة في الرخصة .

المادة ٦٦ – لا يجوز لاي شخص ان يقتني كلبا ضمن منطقة البلدية ما لم يكن ذاك الكلب مرخصا ويحمل لوحـــة ( نمرة ) صادرة من المجلس معلقة في عنقه .

المادة ٣٧ ــ يستوفي المجلس رسما سنويا قدره مائة فلس عن كل رخصة ولوحة ( نمرة ) صادره بمقتضى المادة السابقة.

المادة ٦٨ – يتولى عمال المجلس نقل جيف الحيوانات ودفنها او حرقها ، ويحق للمجلس استيفاء رسم لا يتجــــاوز خمسمائة فلس من اصحاب الجيفة مقابل نفقات التخلص منها .

المادة ٦٩ – يجوز للمجلس تنظيم الحرف والصناعات ضمن منطقة البلدية وتعيين احياء لكل صنف منهــــا ومراقبــــة المحلات والاعمال المقلقة لاراحة والمضرة بالصحة .

المادة ٧٠ ــ اذا كان من رأي المجلس ان اية حرفة او صناعة تمارس في محل او شارع من شأنها الاضرار بالصحــة العامة ، او تسبب اقلاقا لراحة المجاورين ، فيجوز له ان يطلب من اي شخص يتعاطى تلك الحرفة ، او الصناعة ، ان ينتقل الى الشارع او الحي الذي يعينه المجلس لمهارسة تلك الحرفة او الصناعة فيه .

المادة ٧١ – يجوز للمجلس ان يمنع وقوف السيارات على اي شارع يقع ضمن منطقة البلدية ، وان يبيح وقوفها في اي قسم منه ، باعلان يضعه في ذاك الشارع او في ذلك القسم كما يحق للمجلس استيفاء الرســـوم التي يقررها من اصحاب السيارات .

#### الفصل الشالث الدفاع المدني ومرافبة انحلات العاهـــة

المادة ٧٢ ــ يتولى المجلس الاشراف على وسائل الدفاع المدني ضمن حدودٍ منطقة البلدية بالتعاون معالسلطات المختصة

المادة ٧٣ — يجوز للمجلس انشاء الملاجيء التي يراها لازمه من اجل الوقاية من الغارات الجوية على نفقته الخاصة او نيابة عن المالكين الذين يتخلفون عن انشائها .

المادة ٧٤ — يحق للمجاس استيفاء اية نفقات يتكبدها بسبب انشاء الملاجيء من المالك بعد اخطاره بضرورة انشائها وتخلفه عن ذلك .

المادة ٧٥ ــ يشرف المهندس على انشاء الملاجيء الحاصة والعامة ويعمل المالكون وفق تعلماته وتعلمات الجهـــات الجهـــات الرسمية المختصة .

المادة ٧٦ ــ يقوم المجلس ، بواسطة فرقة اطفائية يؤلفها باطفاء جميع الحرائق التي تنشب ضمن منطقة البلدية .

المادة ٧٧ — يستوفي المجلس الرسوم والنفقات التي يقررها من حين الى اخر عن قيامه باطفاء الحرائق .

المادة ٧٨ ــ يتولى المجلس المحافظة على الاخلاق والاداب ومنع الدعارة واغلاق اي محل مشبوه وتقديم المسؤولين عنه الى المحاكمة

المادة ٧٩ – يجوز للمجلس بموجب قرارات يتخذها من حين لاخر مراقبة المطاعم والمقاهي والنسوادي والحانسات والملاعب ودور السيام والملاهي الاخرى وتنظيمها وتحديد مواعيد فتحها واغلاقها واستيفاء الرسسوم على بيع تذاكرها .

المادة ٨٠ ـ يصدر المجلس ، من حين لاخر ، التعليمات التي ير اها لازمه لتنفيذ المادة السابقة ويبلغهــــا الى المسؤولين عن المحلات المشار اليها من اجل التقيد بها .

#### الفصل الر ابسع منح المكارة الصحية

المادة ٨١ ـــ تعتبر الامور التالية مكاره صحية : ـــ

أ — كل عقار يكون (حسب راي مامور الصحة ) خطرا على الصحة او مضرا بها ، و ب — كل كوخ او حظيرة او خيمة مستعمله للسكن دون توفر مستلزمات الصحه ، و

ج – كل عقار ليس له مجرى او يكون مجراه (حسب رأى مأمور الصحه ) غير كاف للتصريف ، و .

د - كل بركة او حفرة او مجرى ماء او مرحاض او جورة مرحاض او مجرور او صندوق زيالـــه او

ساحه على حالة من القداره تجعلها مضرة للصحه ، و . \* كا حداث محدد ها محدد ، أنه إن نجاء ضا آما الدير ، . كذاه عا ما الما

هـ كل حيوان محجوز على وجه من شأنه ان يجعله خطراً على الصحه ، وكذاك جلب الحيوانـــات
 للساحات العامه ، و .

و 🗕 كل كوم يكون مضراً بالصحه ، و .

ز — كل عقار ، او قسم منه، يكون مزدحها بالسكان على وجه يجعله مضراً بصحة الساكنين فيه سواء كان ساكنوه افراد ع ثلة واحده او لم يكونوا ، و .

ح -- كل مجرى او مزراب او قسطل او انبوب لايفي بالغاية التي وضع من اجلها ، او يسبب ضرراً
 الغير ، او يصب في الشارع العام من على ارتفاع رزيد على نصف متر ، و :

ط – كل كوم، مهما كان نوعه، موضوع في اية بناية او بمحاذاتها اذا كان يسببرطوبةلتلك البناية ، و .

ی - کل انبوب بارز او انبوب میاه قذره او جورة مرحاض او مجری مشقوق او مسدود او معطوب علی ای وجه ، وتنبعث منه الروائح الکریهه ، او ترشح منه محتویاته .

ك – كل جورة مرحاض (لم تبن كما يجب )كجورة راشحه ، او منفذ تفتيش ترشح منه المياه وغير مجهز بغطاء حديدي ، من الاغطبة المقرر استعمالها لمنع دخول البعوض ، و .

م ــ كل مزراب لمياه المطر يستعمل كانبوب براز ، و .

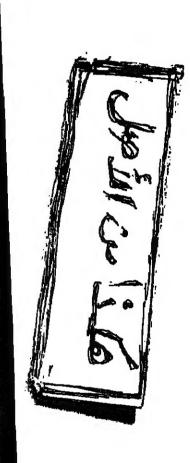
ن – كل مدخل مجرى واقع داخل البناء ، و .

س ــ كل مرحاض او انبوب بارز او منفذ مجرى غير مجهز بمصيده ، و ج



- م يشغل او يتسبب في تشغيل ، اى غراما فون او راديو مكبر صوت او مسا شاكل ذلك من الات على وجه يقلق راحة الاخرين ، او .
  - ن ــ يعرض اى منظر تمثيلي او لهو عمومي في اى شارع او ساحة ، او .
  - س ــ يقف او يقعد او يضطجع في اى شارع على وجه يعيق حرية المرور :
- المادة ٨٣ أ اذا اقتنع الرئيس ، او المأمور المفوض من قبله بوجود مكرهة بناء على تقرير قدمه مأمور الصحه يوعز بارسال اشعار الى الشخص الذي تسبب بوقوع المكرهه بفعله ، او تقصيره، او باستمرارها يكلفه فيه بأزالة المكرهه خلال المسدة المذكورة في الاشعار ، وطبقاً للطريقه المبينه فيه ، والقيام بكافة الاعمال الضرورية لمنع تك إرها .
- ب يكون قرار الرئيس ، او المأمور المفوض مسن قبله ، فيما يتعلق بالعمل الواجب اجراءه ، نهائياً
   وتدرج تفاصيل ذلك العمل في الاشعار .
- المادة ٨٤٪ أ اذا كانت المكرهة ناشئة من عدم وجود الانشاءات المتعلقة بالمجاري ، او عن عيب فيها ، او ان العقار المبحوث عنه غير مأهول ، يرسل الاشعار الى مالك ذلك العقار .
- ب- اذا كانت المكرهة ناجمة عن اهمال ساكن العقار ، او كان استمرارها ناشئـــا عن ذاك ، فيرسل الاشعار الى الساكن.
  - ج ــ اذا كان للمقار اكثر من مالك فيكفي ان يرسل الاشعار الى احدهم .
  - د ــ اذا كان العقار مشغولا باكثر من ساكن فيكفي ان يرسل الاشعار الى الساكن المعروف .
- المادة ٨٥ اذا تعذر ايجاد الشخص الذي سبب المكرهه ، واتضح ان وجودها واستمرارها لم يكن فاشئا عن فعل أتاه مالك العقار ، او شاغله ، او من قصورهما او تغاضيهما ، فيجوز للمجلس ان يزيـــل المكرهه عــــلى نفقته .
- المادة ٨٦- يكون لمأمور الصحة من اجل القيام بواجباته صلاحية الدخول الى أي عقار ، بنفسه او مع مساعديه يعد اعطاء اشعار (كتابي) الى الساكن يعلمه فيه بعزمه على دخول عقاره (بعد مضي اربع وعشرون ساعة على تاريخ تبليغه الاشعار) ويكون له ايضا حق حفر المجاري والمباول .. النخ فاذا وجدها في حالة جيدة تطمر الارض ويصلح الضرر الناجم على نفقة المجلس . واذا وجد انها تتطلب التصليح يجسوز للمجلس ان يرسل اخطارا تحريريا الى مالك العقار، او ساكنه ، حسب مقتضى الحال، لقيام بالاصلاحات اللازمة.
- المادة ٨٧- اذا تبين للمجلس بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة ان بناء يقع ضمن منطقة البلدية غير مجهز بالمقدار الكافي من المراحيض او صناديق الزباله ، فيجوز للرئيس او المأمور المفوض من قبله ان يكلف مالك ذلك البناء ، باشعار خطي بان يقوم خلال المدة المعينة في الاشعار باعداد مراحيض كافية حسنة التهوية مجهزة بالابواب والاغطية اللازمة وبصندوق واحد او اكثر من صناديق الزبالة ، من النوع الموافق عليه ويقتضي ان تحفظ هذه الصناديق دائماً مجالة جديدة يرضى عنها مأمور الصحة .

- ع كل موقد او فرن لا يستهلك الدخان المتصاعد من المواد المحروقة فيه ، بقطع النظر عما اذا كــــان الموقد او الفرن مستعمل للمقاصد التجارية او لغايات اخرى ، و .
  - ف كل مدخنة ليست عالية علواً كافياً ، او يتصاعد الدخان منها بكثرة تستدعي التذمر .
- ص- تنظيفالسجاجيد والبسطوغير ذلك من الاثاثونفضها بالشارع بين الثامنه صباحاً والتاسعه مساء، و.
- ق كل معمل او مشغل لا ينظف ولا تجرى فيه النهويـــة بصورة تجعل ما يتصاعد منه ، خلال وقت العمل ، من الدخان والابخره والغبار ، وغير ذلك من الشوائب المضره للصحه ، عديمـــة المضرر بقدر الامكان، او يكون مكتظا لدى سير العمل فيه على وجهيؤ دي الى تعرض صحة المستخدمين المضرر .
  - المادة ۸۲ ــ يحظر على اى شخص ان : ـــ
- أ يطرح ايــة نفايــات او مواد كريهة اخرى او ان يبول او يتغوط في شارع او ساحة ضمن منطقة البلدية ، او .
- ب يضع في اى شارع او ساحة ادوات او ماكنات او نفايات حديدية او حجارة او ردم بناء او غير
   ذلك من المواد ، او يسمح بابقاء هذه المواد في اى شارع او ساحة ، او .
  - ج ـ يترك حيوانا في اى شارع ، او يدعه هائماً ضمن منطقة البلدية ، او .
- د يسمح ببروز اية مواد فوق الشارع دون ان يكون مصرحاً له بذلك خطياً من الرئيس او من ينيبه، او.
- هـ يضع او يتسبب في وضع ، اى سجف او مظلة او غطاء او خيمة ، او اى شىء اخر ، فوق اى شارع او رصيف ، او على محاذاته الا اذا كان كل جزء من ذلك السجف او تلك المظلة او الغطاء او الخيمة ، او الشىء الاخر مرتفعاً عن سطح الارض بما لا يقل عن المترين و فصف المتر ، او
- و يمد اية اسلاك ، او ما شابهها من الادوات ، فوق اى شارع ، او يتسبب في مدها دون ان ينال تصريحاً.كتابياً بذلك من الرئيس ، او .
- ز يوقف اية عجلة في الطريق مدة اطول من المدة اللازمه لوضع البضائع فيها ، او الزالها منها ، او .
- حــ يحفر اية طريق ، او يتسبب في اجراء اى حفريات فيها ، دون ان ينال تصريحاً كتابياً من الرئيس
   او من المأمور المفوض منه ، او .
- ط ــ يتخلف عن تسييج اية حفريات اجراها في الشارع ، او عن وضع نور جانبها بعد غروب الشمس لتنبيه الماره وسائقي السيارات ، او .
- ى يطير طيارة من الورق ، في اى شارع او ساحه ، او يقلف باية قذيفه فوق اى شارع ، او يطفىء قصدا نور مصياح وضع لانارة الشارع او تحلير المارة او السائقين ، او .
- ك يمتطي او يسوق بعنف ، حصانا او حيوانا اخر ، في اى شارع ، او يدفع او يسحب او بركب اية عجلة على رصيف اى شارع ، او .
- ل یتعرض لایة علامة من علامات البلدیة او اعلان من اعلاناتها ، او مصباح مـــن مصابیحها ، او شجرة مغروسة علی جانب ای شارع ، او .



#### الفصل الخامس « رسوم الملاهي واللوحات والاعلانات »

المادة ١٠٠ ــ تستوفى رسوم الملاهي الكائنة ضمن منطقة البادية سنويا من اصحابها حسب الترتيب التالية : ـــ

فلس دينار	أ ــ المقاهي :
۳	درجة اولى
γ	درجة ثانية
,	درجة ثالثة

#### ب\_ السيــنما:

٧.	• • • •	درجة اولى
١.		درجة ثانية

المادة ١٠١ – لا يجوز لاي شخص ان يضع لوحة على محل ، او ان يستبقى الاوحة الموضوعة سابقا على محمله ، الا بعد الحصول على رخصة من الرئيس ، الذي له الحق في منحها ، او رفض الطلب ، مع بيان الاسباب .

المادة ٢٠٠ ـ يجب على كل من يريد الحصول على رخصة لوحة اعلان ان يقدم طلبـــا الى الرئيس يذكر فيه اسمـــه وعنوانه والمحل الذي يرغب وضع اللوحة فيه ، وحجمها ، ومضمونها .

المادة٣٠١ ٪ يستوفي المجلس رسم اللوحات والاعلانات من كافة المكلفين بها في منطقة البلدية حسب المعدل التالي :

دينار	فلس	
_	40.	عن كل لوحة لا يزيد طولها عن ٥٠سم
_	•••	عن كل لوحة يزيد طولها عن ١١ ٥٠ سم
,	• • •	عن كل لوحةيزيد طولهاعنالمتر الواحد
_		عن كل اعلان مهما كان نوعه

المادة ٤٠٤ ــ لا يجوز ان يكتب اي شيء على لوحة الاعـــلان الا باللغة العربية ، ويستثنى من ذلك الاوحـــات او الاعلانات المنشورة بتصريح خاص من الرئيس ، او من ينيبه مع بيان الاسباب .

#### الفصل السادس القابلة القانونية

المادة ١٠٥ على قابلة البلدية ان تحضر كل ولادة تقع ضمن منطقة البلدية ، وان تبلغ الطبيب المسؤول ، وديوان البلدية ، عن كل حادث ولادة تحضره .

المادة ٦٠٦ ـ لا يجوز لقابلة البلدية أن تتقاضى ، أية أُجرة لقاء قيامها بواجبها ،

المادة٧٠١ ــ يستوفي المجلس رسما ، عن كل حادث ولادة ، تحضره قابلة البلدية ، قدره خمسايه فلس ، ويعتــــبر هذا الرسم ايراداً لصندوق رعاية الطفولة في البلدية ، ويجوز للمجاس اعفاء من يثبت فقره . المادة ٨٨ ــ اذا تخلف من بلغ اشعارا بموجب المواد (٨٣) ، (٨٦) ، (٨٧) اعلاه ، عن العمل بموجبه فيجوز المحلس حين انقضاء المدة المعينة فيه ان يقوم بالاشغال المطلوبة ، وان يسترد من المالك النفقات التي ينفقها من جراء ذلك ، مع اية مصاريف أخرى أنفقت في سبيل تنفيذ الاشعار .

المادة ٨٩ ــ لا يجوز انشاء جورة مرحاض عن بعد يقل عن اربع امتار عن اية بناية ، او على بعد يقل عن ثمـــانية أمتار عن اي صهريج ماء ، او بتر ولا يجوز انشاء جورة مرحاض راشحة ، في اي مكان ، الا بموافقة المجلس وطبيب الصحة .

المادة ٩١ ـ يترتب على كل شخص يملك اية بناية ان يبقيها نظيفة ، وان ينظف الاماكن الحجاورة لهـــــا مباشرة من الاقذار والنفايات التي يجب وضعها في غطاء محكم .

المادة ٩٢ ــ يقتضي على كل من يشغل بناية واقعة في منطقة البلدية ان يعـــد العدد الذي يطلبـــه مأمور الصحة من صناديق الزبالة ، وان يضعها في الاماكن التي يعينها له المأمور ، ويترتب على مشغل البناية ان يحتفط بهذه الصناديق ، بحالة جيدة ، ويبدلها بغيرها ، عند الضرورة وفقا لتعليمات المأمور .

المادة ٩٣\_ لا يَجُوزُ لأي شخص ان يطرح أو يلقي نفايات في اي مكان ، خلاف صناديق الزبالة المقررة .

المادة ٩٤ ـ يترتب على كل من يشغل اسطبلا في منطقة البلدية ان يتخذ التدابير لايداع نفايات الاسطبل في اوعيـــة خاصة ، يعدها لتلك الغاية ، على ان تكون مصنوعة بالشكل والحجم الذين يقررهما مأمور الصحة .

المادة ٩٥ ــ يترتب عل كل من يشغل محلا تجاريا في منطقة البلدية ، ان يتخذ التدابير لايداع نفايات الحرفـــة التي يتعاطاها في أوعية خاصة يعدها لتلك الغاية على أن تكون مصنوعة بالشكلوالحجم اللذين يقررهما مأمور الصحة وان يضعها في المكان الذي يعينه المأمور .

المادة ٩٦ ـ يترتب على كل من ينقل القيامة او نفايات الاصطبلات ، او المحال التجارية ، ان يتخذ التدابير اللازمة لمنع تلويث الارصفة او الطرق ، او ان يستعمل سيارة او وعاء مصنوعا عـــــلى وجه يحول دون تسرب النفايات منـــه .

المادة ٩٧ – أ – يجوز لعمال المجلس ان يدخلوا خلال الأوقات المعقولة التي يعينها المراقب ، ساحة اية بناية او عمل تجاري او اصطبل لاجل جمع النفايات ، او نقلها ، وفقاً لاحكام هذا النظام .

ب ـ يترتب على شاغل البناية او الاصطبل او المحل التجاري ، ان يضـــع صناديق الزبالة او الاوعية المعدة لحمع وازالة النفايات بحيث تكون في متناول يد عمال المجلس .

المادة ٩٨ – يجوز للمناظر ولاي من ماموري البلدية ، ان يدخل ساحة اية بنايه او محل تجاري او أي اصطبل للتأكد

المادة ٩٩– ينقل عمال المجلس؛ أو وكلاؤه جميع النفايات من الاصطبلات والحــــال التجارية ودور السكن ، الى الاماكن التي يعينها المجلس، بموافقة طبيب الصحة،، وتكون تلك النفايات ملكا للمجلس.



The state of the s

المادة ١٨ الـ يجوز لاي شخص او ولد ان يربط حيوانا باي نبات او سياج، في حديقة عمومية، او بواقيةالاشجار . الكائنة في شارع عمومي ، او ان يترك الحيوان بجانب ذلك النبات او السياج او واقيات الاشجار .

المادة ١١٩هـ لا يجوز لاي شخص او ولد ان يصطحب كلباً او حيوانا اخر ، الى حديقة عمومية ، ما لم يكن ذلك الحيوان او الكلب مربوطا من رقبته او طوقة ربطا محكما .

الماده ١٢٠٠ كل قطيع من الخراف ، او الماعز يساق ضمن منطقة البلدية ، يجب ان يكون مصحوبا بعدد كاف من الحراس لا يقل عن اثنين في اية حالة من الحالات ( ويجب ان يسير احد هؤلاء الحراس في طلعيـــة القطيع ) للحيلولة دون الحاق الاضرار بالنباتات .

المادة١٢١ـــ كل من خالف احكام هذا الفصل ، وكل ولي امر ولد يسمح له بمخالفتهــــا ، يعتبر انه ارتكب جرما يعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسة دنانير .

#### الفصل للتاسع احكام عامة

المادة٢٢ الـ باستثناء ما ورد عليه نص خاص في هذا النظام : ــ

أ ــ ينتهي العمل باية رخصة صادرة بمقتضى هذا النظام بعد اليوم الحادي والثلاثـــين من شهر اذار من كل سنة :

ب- اذا صدرت رخصة بمقتضى هذا النظام بعد اليوم الثلاثين من شهر ايلول من اية سنة فيستوفى نصف الرسم المقرر عن الرخصة .

المادة ١٣٢هـ يخق للمجلس البلدي الامتناع عن اصدار اية رخصة لاي شخص، كما يحق له سحباية رخصة بعداصدار ها مع بيان الاسباب، ولاتعاد اليه رسوم كانت قد دفعت للبلدية ، بسبب سحب الرخصة ممن صدرت له .

المادة ١٧٤هـ يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الاعمال الآتية : \_

أ ــ عن اعطاء اية صورة طبق الاصل عن رخصة او ايصال ١٥٠ فلسر

ب عن اصدار اية شهادة او مستند ختم بخاتم البلدية الله ١٥٠ فلسر

ج - عن كل لوحة ( نمرة ) يصدرها المجلس بموجب هذا النظام .

المادة ١٥٥هـ أ ــ يجوز للمجلس تلزيم اي سوق من اسواق البلدية ، او اية رسوم اخرى ، والتعاقد مع الاشخاص او الشركات على جباية اي رسم يحق للمجلس تحصيله بموجب هذا النظام ، ويعتبر دفع الرسوم للملتزمين كأنه تم للمجلس :

ب— يقتضي على كل ملتزم لأية رسوم بلدية أن يحمل ، اثناء ممارسة عمله شهادة ، تحمل خاتم البلدية ، وتوقيع رئيسها ، تشعر بأنه مفوض من قبل المجلس بتحصيل الرسوم التي تعهد بتحصيلها ، ويتر تب على الملتزم ابراز شهادته هذه عند الطلب .

المادة١٧٦– يحق للمجلس تحصيل النفقات والعوائد والرسوم التي تستوفى لصالح البلدية عملا بهذا النظام بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية حسب قانون البلديات .

المادة ١٢٧ – يحق للمجلس تحفيض اي رسم مفروض بمقتضى هذا النظام او الاعفاء منه كليا ، تشجيعــــا للهيئات والجمعيات الحيرية والثقافيه والاندية الرياضية ، او مراعاة لفقر الشخص المكلف .

#### الفصل السابع الحراسة

المادة ١٠٠٨ الله المجالس امر اختيار وتعيين الحراس اللازمين ، لحراسة المؤسسات العمومية ، او المركبات النارية على اختلاف انواعها ، داخل المنطقة البلدية ، بالاشتراك مع سلطات الامن العام .

المادة ٩٠١ ـ يقوم المجلس في بداية كل سنة مالية بفرض رسيرم الحراسة على المحلات والمصالح المذكورة في المـــاد ( ١٠٨ ) وتصنيفها على ثلاث درجات كما هو ميين ادناه : ـــ

	قيمة الرسوم	الدرجسة
	فلس دينار	
شهريا	7	الاولى
شهريا		الثاتية
شهريا		ૠ비비

المـٰدة ١١٠ ــ يعتبر رسم الحراسة متحققا على صاحب المؤسسة او المركبة اعتبارا من اليوم الاول من مباشرته العمـــل او من بدء العمل بهذا النظام حسب مقتضى الحال .

المادة١١١ــ في حالة اخلاء المؤسسة ، او بيعها ، او بيع المركبة النارية ، يبقى البائع او صاحب المؤسسة المتروكة ، مسؤولا عن رسوم الحراسة الى ان يخطر المجلس بذاك خطيا .

المادة١١٧ ــ تحصل الرسوم المنصوص عليها في هذا الفصل بالطريقة التي تحصل بها أموالالبلدية .

الفصل الثامن المنتزهات العامة

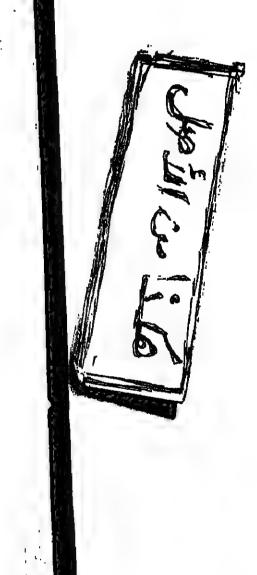
المادة١٩٣— يحظر على اي شخص او ولد ان يقلع أو يقطع ، اي نبات او ان يشق ، او ينزع قشرة ، او يقتلعه من جذوره او ان يلحق به ضرراً على اي وجه اخر .

المادة ١١٤هـ لا يجوز لاي شخص او ولد ، اثناء وجوده في حديقة عمومية ، ان يدخل اي منبت مسيج ، او اية بقعة يكسوها الحشيش الاخضر ولو كانت تلك البقعة غير مسيجة ، اذا كان قد وضع عليها اعلان يحظر ذلك

المادة١٥ ـ لا يجوز لاي شخص او ولد ان يلعب بكرة في اي حديقة عمومية .

المادة١١٦ـــ لا يجوز لاي شخص او ولد ان يصطاد الطيور في حديقة عمومية ، او ان يطلق النار على طـــــير ، او يطارده او ان يرمي اي طير موجود في الحديقة بحجر او عصا او قذيفة .

المادة ١١٧٥ لا يجوز لاي شخص او ولد ان يتسلق اي شجرة ، او سياج ، او حاجز ، او بوابة او درابزين ، في اية حديقة عمومية او الدرابزين المحيط بها ، او واقيات الاشجار الكائنة في اى شارع عمـــومي ، او ان يحطم ، او يشوه ذلك السياج او الحاجز او البوابه او الدرابزين ، او واقيات الاشجار ، ولا يجوز لهان يطرح العلب او الاوراق ، في اي حديقة عمومية او شارع عمومي ، او ان يتبول او يتغوط فيه .



المادة ١٢٨هــ تعتبر الاشعارات والاخطارات والاعلانات والاوامر وسائر المستنفسات ، التي ينص هذا النظام على تبليغها ، انها قد بلغت حسب الاصول اذا سلمت الشخص الموجهة اليه ، أو إذا تركت في مكان معروف بأنه مكان اقامته الاخير ، او سلمت لأي شخص من افراد عائلته تمن يقيمون معه عادة ، والذي يدل مظهره على انه بلغ الثامنة عشرة من عمره ، او بتعليقها في مكان ظاهر من العقار اذا تعدر العثور على الشخص الموجه له كما يجوز تبليغها بالبريد المسجل .

المادة ١٢٩هـ يستوفي المجلس من اصحاب كل بئر ماء ضمن منطقة البلدية رسها سنويـــا قدره خمسون فلســـا مقابل

#### المادة ١٣٠ \_ كل من:

أ ــ خالف احكام هذا النظام ، او

ب\_ تخلف عن العمل بموجب اي اشعار موجه اليه من الرئيس صادر بمقتضي احكام هذا النظام ، او ج ـ عارض أو أعاق ، احد موظفي البلدية في القيام بواجمياته يعتبر انه ارتكب جرما ويعاقب ، لدى ادانته ، بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير ، وبغرامة قدرها دينار واحسد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد صدور الحكم ، ويشترط في ذلك انه يجوز للمحكمة عندما ترى ذلك ضروريا، اصدار الامر باغلاق اي محل ارتكبت المخالفة بشأنه وتعتبر جميع الغرامات كعائدات للمجلس .

المادة ١٣١ ـ يلغى نظام مجلس قروي المشارع الحلي، واي نظام آخر ، الى المدى الذي تكون فيه احكامه مغاير ةلاحكام هذا النظام ، ويشترط في ذلك ان تبقى كافة العقود والتعهدات والاعمال التي اجراها مجلس او هيئة او لجنة بلدية المشارع ، وفقا للصلاحيات المخوله لذلك المجلس او الهيئة او اللجنة بمقتضى اي نظام ملغي ، سارية المفعول خلال مدة العمل بتلك العقود ، او التعهدات، ويطبق علمها احكام هذا النظام الى الدرجة

أتحتين برطسالال

رثيس المنسسوزراء

ووزيسر السدفسساع

وصفي التل

احمد ابو قوره

ميناء طير ان سكك

على الدجاني

1970/7/17

وزير الداخلية ووزير دولة وزيـــ 

عبد الوهاب المجالي عز الدين المفتي

وزير الشؤون الاجتماعية الانشاء والتعمـــــير برق وبريسسد سيف الدين الكيلاني عبد الرحيم الواكد . فضل الدلقمولي

كامل محي الدين التربيــة والتعلـــــــــم الاشغـــال العـــامـــــــة

عبد اللطيف عايدين يحيى الخطيب

ذوقان الهنداوي وزبر الداخليــة للشؤون وزيـــــــــــــر وزيـــــــــــــــــر البلدية والقروبي الزراء الزراء الوطني

جريس حدادين

# خدالمب للنك مش الملكة للأرون المائمة

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستــور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ /٦/٥٧٦ نأمر بوضع النظام الاتي . ـــ

نظام رقم (۷۸) لسنة ١٩٦٥

# نظام اجور الاعمال الاضافية لموظفي الدوله

صادر بمقتضى المادة (١١٤) من الدستـــور

المادة ١ ـــ يسمى هذا النظام نظام اجور الاعمال الاضافية لموظفي الدولة لسنة ١٩٢٥ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ لغايات هذا النظام تعني . ــ

كلمة (الموظف )الموظف او المستخدم حسب تعريفهما في نظام الموظفين الذي يكلف بعمل اضافي بعد اوقات الدوام الرسمي او في ايام العطل الرسمية من اجل تنفيذ المشاريع الانماثية للدولة . عبارة (رئيس الدائرة) الوزير او وكيل الوزارة او مدير الدائرة او رئيس السلطة .

المادة ٣ ــ يجوز لرئيس الدائرة المسؤولة عن تنفيذ مشروع انمائي انيكلف اى موظف من موظفي دائرته خطيا القيام بعمل اضافي لقاء اجر ويكون ذلك الموظف ملزما بالقيام بما كلفبه .

المادة ٤ ـــ اذاكان الموظف في دائرة غير الدائرة المسوؤلة عن تنفيذ المشروع الانمائي فيشترط في هذهالحالةموافقة رثيس دائرة الموظف المختص الخطية .

المادة ٥ ــ أ ــ تكون اجرة كل ساعة من العمل الاضافي مساوية لجزءمن (١٥٠)جزءاً من راتب الموظف ألاساسي

ب ــ لايجوز ان يتجاوز عدد ساعات العمل الاضافي في اليوم الواحد اربع ساعات .

ج - تصرف اجور ساعات العمل الاضافي في نهاية كل شهر .

المادة ٦ ــ تدفع الاجور الاضافية للموظف . ــ

أ - من المخصصات المرصودة في الموازنة للمشروع الانمائي .

ب ــ او من امانات المشاغل.

ج ــ او من اية امانات مودعة في صندوق الخزينة لغاية الانفاق على خدمات عامه .

د ـ او من المخصصات المرصودة للوزارة أو الدائرة المختصة باسم اجور اضافية .

نحق الحسيق للفعل ملك المعلكة للفالانبدالهامم

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٦٩٦٥/٦/١٦

نأمر بوضع النظام الاتي :\_

نظام رقم (۷۹) لسنة ١٩٣٥

نظام الملح

صادر بمقتضى المادة السابعة من قانون الملح رقم ١٦ لسنة ١٩٥٠

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام الملح لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ في هذا النظام ، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : ــ

أ — تعنى كلمة ( المملكة ) المملكة الاردنية الهاشمية .

ب — تعني كلمة ( الوزير ) وزير الماليـــة او الوزير المختص الذي ترتبط به مصلحة الجمارك والمكوس او ای موظف آخر مفوض من قبله خطیا .

ج – تعني كلمة (السلطة) وكيل وزارة المالية / الجهارك او اى موظف مفوض خطيا من قبله .

د — تعني عبارة ( مأمور جمرك او مأمور مكوس ) اى موظف يعمل بأوامر السلطه .

ه – تعني كلمة ( المراقب ) مراقب المناجم .

و – تعني كلمة ( الرخصة ) الرخصة التي تصدر بمقتضى هذا النظام .

المادة ٣ ــ يقدم طلب الحصول على الرخصة لجمع الملح او صبعه الى الوزير معززا بالبيانات التاليب، أو باية بيانات اخرى يرى الوزير ضرورة تقديمها :\_

أ ــ اسم وعنوان طالب الرخصة بصورة مفصلة .

ب – وصف شامل و دقیق المكان الذي ير اد جمع الملح عنه او صنعه فيه .

ج ــ المكان الذي سيخزن فيه الملح مع مخطط كامل له .

المادة ٤ ـ أ ـ عندما يوافق الوزير على منح الرخصة يقوم طالبها بدفع تأمين نقدى لا يقل في اية حالة عن مائة دينار كضيان تستوفي منه اية رسوم او غرامات قد تنحقق عسلي ذاك الشخص في اي وقت من الاوقات . على انه يحق السلطة ان توافق بناء على طلب خطي يقدم اليها على الاستعاضة عن التأمين النقدى بكفالة بنكية بنفس القيمة . وتسري على هذه الكفالة احكام الضمان ذاتها التي تسري على

ب ــ بعد دفع التأمين او تقديم الكفالة يحـــال الطلب الى المراقب لا صدار الرخصة بعد استيقاء الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام .

الماده ٧ ــ اذا اقتنع رئيس الدائرة بتهاون الموظف في القيام بالعمل الاضافي فيجوز له تخفيض اجرة ساعة العمل

المادة ٨ ــ يثبت عُدد ساعات العمل الاضافي يوميا بشهادة الرئيس المباشر للموظف اثناء العمل الاضافي على نموذج خاص لهذه الغاية يوافق عليه وزير الماليه ويجرى صرف الاجور بمقتضى مستنددفع مرفق بالنمو دج المذكور .

المادة ٩ ـــ لايسرى هذا النظام على الموظفين المشمولين باحكام نظام علاوات الميدان الموحد لموظفي الدوله .

استريط الل 1970/7/19 وزير الداخلية ووزير دولسة لشسؤون رئساسة السوزراء عبدالوهاب المجائي عز الدين المفتي وصفي التل وزيــــــ وزيـــــ وزيرالمواصــــــــــ وزيرالموان الاجتماعيــة والعمــل سيف الدين الكيلاني عبد الرحيم الواكد فضل الدلقموني كسامل محي السدين التربية والتعلـــــــيم الاشغــــال العــــامة ووزير الخارجية بالوكـــاله الصحـــــــــة عبد اللطيف عابدين يحى الخطيب ذوقسان الهنداوي احمد ابو قسورة وزيـــرالمواصلات البلديــــــة والقرويـــــة الزراعــــــة الاقتصاد الوطــــــني ميناء طيران سكك فؤاد فراج جريس حدادين حاتم الزعبي

على الدجاني

المادة ٥ ــ ١ ــ على كل شخص بمحمل رخصة لجمع الملح او صنعه : ـــ

أ ـ ان يمسك سجلا يدون فيه ما يجمعه او يصنعه من الملح ، والكيات التي يتصرف بها واوجه ذلك التصرف والموجود لديــه من الملج في كل وقت وذلك باوفى ما يمكن من التفصيل . ولا يجوز اجراء اى شطب او تصحيح او تغيير في البيانات التي تدون في هذا السجل باية صورة من الصور الا بموافقة مأمور المكوس وتصديقه بالتوقيع عليه .

ب ـ ان يقدم للسلطة كشفا شهريا موقعاً من قبلــه ومصدقا من مأمور المكوس يبين فيه الكميات التي جمعها او صنعها من الملح خلال تلك المدة .

ج ـ ان يقدم للسلطة كشفا شهريا موقعا من قبلهومصدقاً من مأمور المكوس ببين فيه كميات الملح التي صدرها من محله خلال تلك المدة .

د ـ ان يقدم لاوزير او للسلطة او لمـــأمور المكوس او المراقب اية تفاصيل او بيانات اخرى يطلبها منسه .

٢ - تكون كافة السجلات والدفاتر والكشوف والبيانات الخاصة بحامل الرخصة والمتعلقة بجمع الملح او صنعه او التصرف به خاضعة للكشف او الفحص او التدقيق في اى وقت من الاوقات من قبل مأمور المكوس او من قبل اى موظف آخر تنتدبه السلطة لذلك الغرض . ويجوز ضبطها والاحتفاظ بها للمدة التى تراها السلطة كافية .

المادة ٦ – على حامل الرخصة ان يعد في المحل الذى يقوم بادارة اعمال جمع اوصنع الملح فيه مكتبا خاصا مستقلا لمأمسور المكوس او لاى موظف آخسر تنتدبه السلطة ، وان يجهزه وفقسا للشروط التي تقررها او توافق عليهسا السلطة .

المادة ٧ – أ – لا يجوز خزن الملح الا في مكان او مستودع توافــــــــــق عليه السلطة مسبقا ، ووفقا للمواصفات والمشروط التي تقررها او توافق عليها .

ب – بالرغم مما ورد في الفقرة السابقة ، للسلطة ان تسمح بوضع الملح غير المطحون في غير المستودعات وفي هذه الحالة يجب على حامل الرخصة ان يحيط المكان الذى سمحت له السلطة بوضع ذلك الملح فيه بسياج من السلك الشائك بصورة تمنسع المرور او الدخسول من خلاله ، وان تقفل البوابات النافذة فيه بمصاريع واقفال توافق السلطة عليها .

المادة ٨ ــ لا يجوز لغير حامل الرخصة او لمستخدميه الدخول الى المكان او المستودع المعد لخســزن الملح الذى لم تستوف عنه رسوم المكوس الا باذن من مأمور المكوس .

المادة ٩ ــ لا يجــوز اخراج الملح من مكان جمعه او صنعه او خـــزنه الا بعد وضعه في اكياس ووزنه بحضور مأمور المكوس .

المادة ١٠ – لا يجوز اخراج الملح من مكان جمعه اوصنعه او خزنه الا بعد دفع رسوم المكوس المستحقة عليه بالطريقة التي تعينها السلطة . وبعد ذلك يقوم مأمــور المكوس بختم فوهــة كل كيس من اكياس الملح بالاختام الرصاصية المقررة .

- المادة ١١ أ للوزير ان يصرف النظر عن اك شرط او قيد من الشروط والقيود المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٣) وفي الفقرة (أ ) من المادة (٤) وفي الفقرة بن (أ و ب) من المسادة (٥) وفي المادة (٣) وفي المسادة (٣) وفي المسادى وله ان يعدل او يخفف من اى من تلك الشروط او القيود او استبداله بغيره ، وذلك الى المسادى المدى لا يخل بالغايات المقصودة من هذا النظام .
- ب للوزير ان يصدر قراره بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المسادة في اي وقت ليسمح لحامل الرخصة بالقيام او لاتمام القيام بالاجراءات الاخرى التي يتطلب هذا النظام القيام بها ويعتبر الشرط او القيد المعدل او المحقف او المحديد الذي يتضمنه ذلك القرار وكأنه من الشروط والقيود المنصوص عليها في هذا النظام ، ويعمل به على ذلك الاساس .

المادة ١٢ - كسل من: -

أ ــ خالف اي قيد او شرط من الشروط او القيود المنصوص عليها في هذا النظام او لم يعمل به ، او حاول القيام بداك .

ب ــ خالف ای قید او شرط قرره الوزیر بمقتضی احکام المادة (۱۱) من هذا النظام او لم یعمل به او حاول القیام بذاك .

ج ـ ضبطت لديه اية كمية من الملح خارج مكان الجمع او الصنع او الخزن وهي غـــير موضوعة في اكياس ، او في اكياس غير مختومة بالختم الرصاصي المترر ، ولم يكن الوزير قد صرف النظر عن هذين القيدين او الشرطين او خففها او استبدلها بمقتضى هذا النظام .

حالف اي حكم آخر من احكام هذا النظام ، او لم يعمل باي اجراء يقتضى القيام به ، او حاو لذلك.
 يعاقب بعد ادانته بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الملح المعمول به .

المادة ١٣ – عند تصدير الملح الى خارج المملكة تعاد رسوم المكوس المستوفاة عنه الى حامل الرخ ته بجمعه او صنعه اذا قام هو بالذات بتصدير الماسح ، وذلك بالطريقة التي تعينهسا السلطة ، ويشرط في ذلك ان تعتبر تلك الرسوم قبل ردها ضانا لاية رسوم او غرامات مستحتة على حامل الرخصة ، وللسلطة استيفاؤ هامنها.

المادة ١٤ ــ ١ ــ لا يُجوز استيراد اية كمية من الملح من خارج المملكة الا اذا قدم بدلك طلب مسبقالى الوزير معززا بالبيانات التالمية او بأية بيانات اخرى يرى الوزير ضرورة تقديمها : ــ

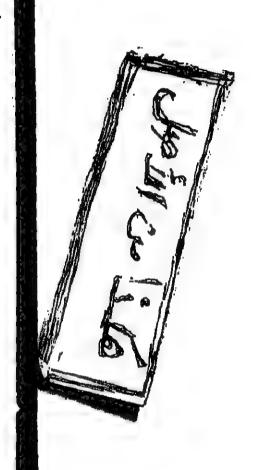
أ ـ كمية الملح المراد استيرادها وثمنها .

ب ــ البلد الذي ستستورد منه ثلث الكمية من الملح .

٢ -- بعد موافقة الوزير على طلب الاستيراد يحـال الى المراقب لاصدار الرخصة بعد استيفاء الرسوم
 المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ١٥ ــ يستوقى رسم مكوس بمعدل( نصف فلس ) عن كل كيلو غرام مما يجمع او يصنع من الماح في المملكة .

المادة ١٦ ـ يستوفى رسم قدره ( دينار واحد ) عن كل رخدة يصدرها المراقب لجمع الملح او صنعه في المملكة . وتعتبر هذه الرخصه صالحة لسنة مالية واحده . وفي حميع الاحوال ينتهـــي مفعول الرخصة في الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل سنة ولو لم يكن قد مضى على اصدارها الا جزء من السنة بالغاً ما بلغ .



عــلي الدجالي

المادة ١٧ ــ يستوفي المراقب الرسوم التا<sup>ا</sup>ية عن كل رخصة يصدرها لاستيراد الملح من خارج المملكة على ان تعتبر رخصة استيراد الملح صالحة المدة التي يقررها المراقب عند اصدارها .

فلس<u>ن</u>

١٠٠ عن كل رخصة استيراد اذا لم يتجاوز وزن الملح المراد استيراده المائتي كيلو غرام .

عن كلمائة كيلو غرام او اي جزء من المائة تزيد على المائتي كيلو غرام الاولى من الملح المراد استير اده.

المادة ١٨ – اعتباراً من تاريخ العمل بهذا النظام يلغي نظام الملح رقم (١) لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته واي نظام او حكم آخر يتعارض مع احكامه .

1470/7/17

المحت بين برطسلال

على الدجاني

وزير الداخلية ووزير دولــة وزيــــــــر وزيـــــــر رئيس الـــــــوزراء لشـــؤون رئـــاسة الـــوزراء الماليـــــــــة الحـــــــــــارجية ووزير الدفـــــــــاع عبد الوهاب المجالي عز الدين المفتي وصفي التل سيف الدين الكيلاني عبد الوحيم الواكد فضل الدلقموني كامل محي الدين وزي----ر وزي----ر التربيــة والتعلـــــــــم الاشغــال العامـــــة الاعــــــــــــــــــــــــــــــة عبد اللطيف عابدين يحى الخطيب ذوقان الهنداوي احدد ابو قوره وزيس الداخلية للشؤون وزيـــــــــــر وزيرالمواصـــــــــلات البلدية والقروبـــــة الزراءــــــة الاقتصادالوطــــــــ ي مينــاء طـــيران سكك

عن محمد بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمتمتضى المادة (١٠) من قانون الاسلحة النارية واللخائر لسنة ١٩٥٧ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/٢/١٩٦٨ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقــم (۸۰) لسنة ١٩٦٥

نظام معدل لنظام الاسلحة النارية

محمد مدار النظام د النظام العدار لنظام الاسلحة النارية لسنة ١٩٦٥ م يقرأ مع النظ

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( النظام المعسدل لنظام الاسلحة النارية لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به بعسد مرور شهسر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يلغي ما جاء في المادة السابقة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــ

جريس حدادين

فؤاد فراج

أ ــ يستوفى رسم قدره دينار عن كل رخصة اقتناء قطعة سلاح تعطى بمقتضى المادة الثالثة من قانون الاسلحة النارية والذخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ .

ب ــ يستو فى رسم سنوي قدره ديناران عن كل رخصة حمل قطعة سلاح تعطى بموجب الفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون الاسلحة النارية واللخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٧ .

۱۹۲۰/۱/۲۲

رئيس الــــوزراء وزيسر الداخليسة ووزيسر دولسه ووزير المدفساع لشــؤون رئاســة الــــــوزراء وصفي النل عبد الوهاب المجالي عز الدين اللقي وزيـــــرالمواصلات الاجتماعيـــة والعمـــل الانشساء والتعمسير بسرق وبريسل كامل محي الديس فضل الدلقموئي عيد الرحيم الواكد سيف الدين الكيلاني وذيــــ وزيـــ وزيـــ وزيـــ وزيــ الاعلام ووزير التربيسة والتعلمسيم الاشغمال العمامه الحمارجية بالسوكماله احمد ابو قورة عبد اللطيف عابدين يحي الخطيب وزير الداخليـــة للشؤون ميناء طميران سنكك البلسديسة والقسروية السزراهـــــه الاقتصــــاد الوطني

حاتم الزعبي

33

187 m. 34 m.

# قرار رقم (٧)

#### صادرعن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتفسير القوانين في مكتب رئيس محكمة التمييز لأجل تفسير المادة (٢٥) من نظام البعنات العلميه رقم ١٥ آلسنة ١٩٦٠ وبيان:

١ ــ ما هو المقصود من كلمة ( العلاوات ) الواردة فيها

٧ \_ هل ان العلاوات المنصوص عليها في المادة ٢٥ من نظام البعثات رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ تشمل العلاواتالوارده في المادتين ١٣ و١٤ من نظام الانتقال والسفر رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ وهل انها تصرف للموظف او المستخدم المبعوث طبقا لنص هاتين المادتين أم بمقتضى المادة ٢٥ من نظام البعثات ٢

٣ – هل ان التعويض المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة ١٠ من نظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار رتم ١٩ لسنة ٩٥٩ يعتبر علاوة لأغراض المادة ٢٥ من نظام البعثات السالف الذكرام لا ؟

وبعد الاطلاع عـــلىكتاب وزير المالية الموجه لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٤/١٨ وتدقيق النصوص القانونية يتبين لنا ما يلي :

ا – ان المادة ٢٥ من نظام البعثات العلمية رقم ١٥ لسنة ٩٦٠ تنص على انه ( اذا كان المبعوث موظفاً او مستخدماً فيصرف له جزء مـــن رواتبه وجزء من علاواته ــباستثناء علاوة غلاء المعيشه التي تصرف له كاملـــة ـــوفق الأسس التالية : ) .

٢ – ان المادة ١٣ من نظام الانتقال والسفر رقم ٧ لسنــة ١٩٥٣ نصت على ان يؤدى للموظفين المشـــار اليهم في المادة ١٢ من هذا النظام العلاوة الشهريه المقطوعة التي يعينها مجلس الوزراء .

٣ – ان المادة ١٤ من نفس النظام نصت على انه عندما ما يكون الموظف مجازاً او مسافراً بمهمة رسميه خارج البلاد مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر يتقاضى ثلاثة ارباع العلاوة المقطوعه . . . الخ .

\$ – ان الفقرة (ب) من الماده العاشره من نظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ تنص على ما يلى ( يحدد تعويض اعضاء مجاس الادارة بقرار من الوزير على ان لا يتجاوز هذا التعويض عشرة دنانيرشهريا). ومن استعراض هذه النصوص ونصوص التشاريع الاخرى نجد ان واضع القانون قد اورد كلمتي (علاوة ) و (تعويض) في مواضع مختلفه ووضع احكاما خاصه بكل منهيما الامر الذي يستلىل منه على ان واضع القانون قصد بكلمة ( علاوه ) غير ما قصده بكلمة (تعويض ).

وعلى هذا الاساس فان كلمة (علاوة) الواردة في الماده ٢٥ من نظام البعثات العلميه رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ انما تعني كل زياده على الراتب الاصلى يتقاضاهـــا الموظف باسم (علاوه) بمقتضى اى قانون او نظـــام او تعليمات ولا تشمل ما يتقاضاه الموظف باسم تعويض وبلـلك لا يكون التعويض المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة ١٠ من نظام مكتب التموين رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ داخلافي مفهوم (علاوه) لاغراض المادة٢٥ من نظام البعثات سالفالذكر.

أما فيما يتعلق بالملاوات التي يستحقها الموظف او المستخدم الموفد في بعثة علميه فحيث ان كلمة (العلاوات ) الواردة في المادة (٢٥) من نظام البعثات العلميه قد وردت مطلقه والمطلق يجرى عـــلى اطلاقه ما دام انه لم يرد دليل التقييد نصا او دلالة فانها تشمل جميع انواع العلاوات بما في ذلك علاوة الانتقال والسفر المنصوص عليها في المادتين

## عن محمد بن طهول نائب مهواة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٠) من قانون الاسلحة النارية واللخائر لسنة ١٩٥٧ وبناء على قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/٢/١٩٦٥ نأمر بوضع النظام الاتي : –

نظام (۸۱) لسنة ١٩٦٥

# نظام معدل لنظام الاتجار بالاسلحة النارية

المادة ١ – يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام الاتجار بالاسلحة النارية لسنة ١٩٦٥ ) ويقرأ مـــــــم نظام الاتجار بالاسلحة النارية رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به بعــــد مرور شهر من تاريخ نشره في الجربدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يلغى ما جاء في المادة (١١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــ

١١ – يدفع طالب الرخصة الى صندوق الخزينة ، مقدما ، رسما قدره خمسة وعشرون دينارا عن كل سنة طيلة دوام العمل بالرخصة .

1970/7/57

محمد بن طمول وزير الداخلية ووزير دولسة رئيسين السوزراء لشسؤون رئساسة السوزراء ووزيسر الدفيساع عبد الوهاب المجالي عز الدين المنتي وصفي التل وزيسر الشسؤون الانشماء والتعممير الاجتماعية والعمل بسرق وبريسسس سيف الدين الكيلاني عبدالرحيم الواكد فضل الدلقموني كامل محى الدين ورير الاعسلام وزيسر التربية والتعسيلم الاشغيال العاميية عبد اللطيف عابدين يحي الخطيب احمد ابو قوره وزير الداخليــة الشؤون وريسسسس ، وزين المواصسلات البلديسية والقرويسة الاقتصـــــاد الوطني ميناء طيران سكك و فراد فراج . جريس خدادين على الدجاني



#### قرار المخالفة

لقد عددت الفقرة (ح)من الماد، /٢ من النظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد رقم ٨ لسنة ١٩٩٣ البضائع والاشياء التي لاتستوفى عنها رسوم الاستيراد، وحصرتها في البنود المبينة فيها، ويهمنا ان قذكر من هذه البنود حالتين من حالات عدم استيفاء رسوم الاستيراد.

١ – الحاله الاولى ما نصت عليه الريد ( ١٠٣،١) من الفقرة ( ح ) وهي تتعلق بالبضائع والاشياء التي تستوردها الجهات والاشخاص المعنيون بالمراد (٧٧ ، ٨١ ، ٨٧) من قانون الجمارك والمكوس ، بالاضافة الى البضائع والاشياء المبينة في المواد (٨٤ – ٩٠ و ٩٠ – ١٠) من قانون الجمارك، وحيثان هذه المواد تعفي البضائع والاشياء المذكورة فيها من الرسوم الجمركية ، فلا تستوفى عنها رسوم استير ادايضا .

٢ -- اما الحالة الثانية فتتعلق بالبضائع التي يقرر مجلس الوزراء اعفاءها من الرسوم الجمركية بموجب المادة / ٨٢ من
 قانون الجمارك ، وبهذا الاعفاء ، تصبح غير خاضعة لرسوم الاستيراد ، وفقا لاحكام الفقرة (ح)المشاراليها.

وسنبحث الآن في المواد القانونية المبينة في الحالة الاولى ، كما سنبحث اثر تعديل هذه المواد المنصوص عليها في قانون الجمارك .

من البديهي ان البضائع والاشياء المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب المواد المعدده في البنود (١ و ٣٠ ٤) من الفقرة (ح) من نظام الاستيراد، والتي لا تستوفى عنها رسوم استيراد ايضا قد يطرأ عليها تعديل اما باضافة بضائع على بنود الاعفاء بغية اعفائها من الرسوم الجمركية وبالتالي تعفى من رسوم الاستيراد، واما بحدف بنود او بضائع معفاة برفع الاعفاء عنها، فتصبح خاضعة للرسوم الجمركية، ومن ثم لرسوم الاستيراد.

فلو تناول التعديل مثلا اضافة بنود اعفاء على المواد ( ٧٩ و ٨٤ و ٥٥ و ٨٦ و ٧٥ و ١٠٠ النخ ) من قسانون الجمارك والمكوس ، او حدفت منها بنود او مواد ، لرفع الاعفاء عن بضائع واخضاعها الرسوم ، فان القسانون يقضي بالعمل بهذا النعديل وتطبيقه من حيث الاعفاء من الرسوم الجمركية وبالتالي من رسوم الاستيراد ، او استيفاء هذه الرسوم في حال رفع الاعفاء عما ذكر ، وينفذ هذا التعديل من تاريخ العمل به . (انظر التعديل الوارد في نهاية قائون الجمارك والمكوس رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦٧ المنشور في العدد ١٩٥١ من الجريدة الرسمية والتعديلات المنشسورة في الجرائد الرسمية ذات الارقام ١٦٠٧ و ١٦١٦ و ١٧٨٨ وغيرها ) .

والآن ننتقل الى معالجة نقطة هامة واساسية في هذا الموضوع ، الا وهي طريقة تعديل مواد خاصــة من قانون الجمارك ، وهي المواد المعددة في البنود (١ و٣ و ٤) من الفقرة (ح) من نظام الاستيراد ، بالاضافة الى ما ذكر منها في المادة / ١٠٤ من قانون الجمارك.

 ١٣و١٤من نظام الانتقال والسفر ويجب ان تصرف بمقتضى الماده ٢٥ من نظام البعثات العلميه على اعتبار انه نظام خاص يعالج شؤون الموفدين في بعثات علميه .

هذا ما نقرره بالأكثرية في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر ۲۳/۵/۱۹۳۳

رئيس الديوان الخاص عضو بتفسير القوانين رثيس محكمة التمييز عضو محكمة التمييز ممثل وزارة المالية المستشار الحقوقي رئيس محكمة التمييز الثاني المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء الاول معالف شكري المهتدي موسى الساكت جمال الحسن على مسيار بشبر الشريقي

# قرار رقم (٨)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٤/٦/٢٣ رقم ٦٣٨١/٢٩/١٤/١٢ بتفسير المادة ١٠٤ مـن قانون الجمارك المكوس رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ بسبب الحلاف الناشيء حول ذلك بين وزارة الاقتصاد / التموين وديوان المحاسبة ، وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاقتصاد / التموين والاستيراد والتصــدير الموجــه الى دولــة رئيس الوزراء بالوكالــة بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٣ رقم ٣٧٦٨/٨/٧ . فقد اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين وبعد المذاكرة تبين :

ان النظام المعدل لنظام رسوم الاستير اد الصادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ قد عدد في المادة الثانية منه البضائع والاشياء التي لا تستوفى عنها رسوم الاستيراد كما حصرت الفقرة (٢) من البند (ج) من هذه المادة الاعفاء من رسوم الاستيراد « بما يقرر مجلس الوزراء اعفاءه من الرسوم الجمركية من المستوردات المذكورة في المادة ٨٦ من قانون الجارك تتعلق بما تستورده الحكومة والجيش فقط من البضائع والاشياء .

وعليـــه وحيث لم يرد في نظام الاستيراد المشار اليه ان البضائع والاشياء التي يقرر مجلس الوزراء بالاستناد الى المادة ١٠٤ من قانون الجهارك والمكوس اعفاءها من الرسوم الجمركية هي معفاة مـــن رسوم الاستيراد ، فهي اذن غير معفاة من هذه الرسوم .

فنقرر بالأكثرية ان مثل هذه البضائع المعفاة من قبل مجلس الوزراء من الرسوم الجمركية بالاستناد للمادة ١٠٤ من قانون الجارك هي غير معفاة من رسوم الاستيراد .

صدر ۱۹۲۰/۲/۱۱

عضو عضو عضو رئيس الديوان الحاص مندوب وزارة الماليبة / المستشار الحقوق عضو محكمة التمييز عضو محكمة التمييز بتفسير القوانين الجارك وزارة الجارك لرئاسة الوزراء فالف ، مخالف ، مخالف

معيد الدره شكري المهندي عبد الرحيم الواكد بشير الشريقي علي مسهار

Show in the state of the state

فن المعلوم ، ان تشريع القوانين ، هو من اختصاص السلطة التشريعية (مجلس الامه بنوابه واعيانسه) ومن البديهي ان تعديل هذه القوانين ، هو من اختصاصها ايضا ومن صلاحياتها ، ولكن هناك حالات استثنائية تفرضها الظروف ، وتقتضيها مصلحة الدولة تستلزم الحروج على هذه القاعدة الاساسيه ، فتوكل السلطة التشريعية لى السلطة التنفيذية ، مهمة التشريع في بعض الامور ، وذلك المحافظة على حقوق الحزينسه ، ولضمان مصلحة الدولة السي لا تحققها الا السرية ثم السرعة . إذ لو تقسدمت الحكومة للبرلمان بمشمر وع التعريفة الجمركية التي تتعلق بفرض وتحديد رسوم جمركية على البضائع ، واعفاء بعضها من الرسوم وبيان ما هو خاصع منها الرسوم ، وما هو معفى – لادت هذه الاجراءات البرلمانية والمناقشات والحطابات و ... النخ الى تسرب الانباء الى الاوساط التعجارية والمساعية وغيرها ، وهذه قد تتصرف بصورة ضاره بحقوق الحزينه ، وبذلك تتعرض مصلحة الدولسة الى الضرر والحسارة .

لهذا وتفاديا لهذه الاضرار ، فقد لجأت الدول ذات المجالس النيابية الى اناطة صلاحيتها التشريعية بالحكومة في مثل هذه الامور الحساسه ، ذات التأثير الكبير على اقتصاد البلد ومصالح الخزينة ، فتتولى الحكومة عمل التشريع في جو من الكبان والسرية مع السرعة في اجراءات تعديل التعريفة بزيادة رسم او تخفيضه ، او فرضه ، او الغائه كهــا تقوم الحكومة باعفاء مستوردات اشخاص او جهات من الرسوم الجمركية ، كلما دعت مصلحة الدولة ذلك .

وقد لجأ المشرع الاردني الى هذا الاسلوب ، اسوة بالدول الاخرى المتفدمه – فافاط بمجنس الوزراء ، مهمة التشريع في المادتين (٤ و١٠٤) من قانون الجارك والمكوس ، من حيث فرض الرسوم واستبدالها وتعديلها ، وكسذا رفع الاعفاء عن البضائع وعن مستوردات بعض الاشخاص والجهات ، او اضافة بضائع اخرى الى البضائع المعفاه المبينة في المواد ( ٧٨ – ١٠١ ) من قانون الجارك ، والمشار اليها في المادة / ١٠٤ منه ، والتي تنص على ان : –

« لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني – ان يقرر رفع الاعفاء عن اية بضاعة من البضائع المشار اليها في المواد (٧٨ – ١٠١) من هذا القانون ، أو أن يضيف اليها اية بضاعة اخرى ، يرى اعفاءها وينشر قراره في الجريدة الرسمية » .

ومن هذا النص ، يتضح ان هذه المادة هي الطريقة القانونية او السبيل القانوني لتعديل مو ادالاعنماء (١٠١-١٠) من قانون الجارك الوارد ذكرها ايضا في الفقره (ح) من نظام الاستيراد ، بالاضافة للكرها في المادة / ١٠٤ من قانون الجارك ، وان مجلس الوزراء حيما بجري تعديلات على الاعفاءات المبحوث عنها في هذه المواد السالفة اللكر انما يفعل ذلك لا بصفته التنفيليه ، وانما بصفته منابا عن السلطه التشريعيه التي منحته جزء من صلاحيتها ، ليارسها عند الحاجة ، وليقوم بهذا العمل التشريعي الذي يتطلب كما قلنا الكمان الشديد مع السرعه ، كما يعمد المجلس الى تحديد الجهات والاشخاص المستفيدين من الاعفاء، وذلك وفقا لما تقتضيه مصلحة الدولة. ويعتبر التعديل الذي يجريه مجلس الوزراء بهذه الطريقة ، بصفته منابا عن السلطة التشريعية بذاك حكانه صادر عن المجلس التشريعي نفسه ، ويكون صحيحا وقانونيا مادام جاريا ضمن الشروط والصلاحية التي نصت عليها اداة التعديل أو مادة التعديل ( ١٠٤ ) من قانون الجارك .

لهذا ولما كانت المادة / ٤٠٤ من قانون الجهارك ، وسيلة لتعديل مواد الاعفاء ( ٧٨ – ١٠١ ) المذكورة فيها ولا تعتبر بحد ذاتها مادة اعفاء مماثلة لاية ماده من هذه المواد ، حيث لم تنص على تعداد بضائع معفاه ، كما هي الحال في نصوص المواد (٧٨–١٠١) من قانون الجهارك، وانما هي طريقة كما قلنا لتعديل هذه المواد من قبل مجلس الوزراء المناب عن السلطة التشريعية المحتصة ، لهذا فان ذكر الماده / ١٠٤ او عدم ذكرها في الفقرة ( ح ) من نظام رسوم الاستير اد سيان من حيث النتائج القانونية المترتبة عليها بل ان عدم ذكرها في الفقرة ( ح ) هو الوضع الصحيح ، طالما و ان هذه

المادة هي مادة تعديل او طريقة قانونية لتعديل المواد الواردة فيها ، وليست مادة كمواد الاعفاء المنصوص عليها الفقرة (ح) كما ذكرنا . ولذا فاننا ملزون بنتائج استعالها وبتطبيق التعديلات الجارية بموجبها من قبل مجلس الوزراء بصفته التشريعية لا التنفيذية كما اوضحنا آنفا . ومن الجدير بالملاحظة ان الاعفاء من الرسوم الجمركية بموجب المواد (٧٨ – ١٠١) من قانون الجمارك هو الاصل بالنسبة لنصوصها واما بالنسبة للمادة / ١٠٨من قانون الجمارك فان الاصل هو استيفاء الرسوم الجمركية واما الاعفاء منها فهو حالة استئنائية كما هو ظاهر من النص فلمجلس الوزراء ان يقرر الاستثناء كلما اراد الاعفاء بعكس المواد الآنفة الذكر فهي تطبق بصورة دائمة مالم يطراء عليها تعديل تشريعي بصورته القانونية .

- لهذا وبالنسبة لما تقدم ، وخلافا لما قررته الاكثرية المحترمة فاننا نقرر ما يلي :
- ١ ان البضائع و الاشياء المعفاة من الرسوم الجمركية ، بموجب المواد القانونية المعددة في البنود (١ و٣٠ و٤) من الفقرة (ح) من المادة /٢ من قانون رسوم الاستيراد رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ هـي معفاة ايضا من رسوم الاستيراد.
- ٧ إذا طرأ اي تعديل بالاعفاء ، او رفعه عن البضائع والاشياء المبينة في المواد المعددة في المادة /١٠٤ من ةانون الجمارك والمكوس وكانت هذه المواد مذكورة ايضا في البنود (١ و ٣ و ٤) من الفقرة (ح) فان رسوم الاستيراد يتوقف استيفاؤها على نوعية التعديل الجارى بوسسيلة أو طريقة التعديل المنصوص عليها في المادة / ٤٠١ من قانون الجماركوس ، فان اخضعت البضائع والاشياء الىالرسوم الجمركية تتيجة لهذا التعديل تصبح رسوم الاستيراد . ستحقة الاستيفاء بالاضافة لاستيفاء الرسوم الجمركية والا فلا . على ان يراعى تاريخ العمل بالتعديل و تاريخ العمل بنظام الاستسيراد .

والحلاصة انه يجب الا يغيب عن البال عند تفسير نصوص النظام المعدل لنظهام رسوم الاستيراد رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ ان مواد قانون الحمارك المشار اليه في النظام المذكور متحركة وليست ثابتة اذ ان لمجلس الوزراء بمقتضى المادتين (٤ و ١٠٤) من قانون الجمارك ان يحذف منها او يضيف اليها بضاعة اخرى يرى اعفاءها بناء على تنسيب وزيري المالية /الحمارك والاقتصاد الوطني .

وبالرجوع الى قرار مجلس الوزراء المشار اليه في كتاب الاستفسار الذي قدمه معالي وزير الاقتصاد لدولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٣٧٦٨/٨/٧ تساريخ ١٩٦٤/٦/١٣ واحاله دولة الرئيس لهذا الديوان بكتابه رقم ١٩٦٤/٦/٢٣ تساريخ ١٩٦٤/٦/٢٩ واحاله دولة الرئيس لهذا الديوان بكتابه وقم ١٩٢١/٢٩/١٤ المدين بان مجلس الوزراء بتقريره اعفاء البضاعة موضوع البحث بمقتضى المادة /١٠٤ / المشار اليها قد قرر ضمناً اضافتها الى المادة (٨٧) من قانون الجهارك وهذه المادة هي من ضمن المواد الوارد ذكرها في النظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد المشار اليه وبذلك تصبح معفساه من رسوم الاستيراد مثلها هي معفاه من الرسوم الجمركية بنص البند (٣) من الفقرة (ج.) من المادة /٢ من النظام المذكور .

مندوب وزارة المالية / الجهارك

المستش

وكيل وزارة المالية / الجمارك

شكري المهتدي

سعيد الدرة

المستشار الحقوق لرئاسة الوزراء

علي مسمار

# قرار رقم (۹)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٤/١٢/١٥ رقم تم/١٠/١٣٧٦٦ اجتمع الديوان الحاص بتفسر القوانين لأجل تفسير نصوص نظام موظفي البلديات رقم ١ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما اذا كان هذاالنظام يوجب تطبيق احكام نظام الموظنين المدنين رقم ١ لسنة ١٩٥٨ على مستخدمي امانة العاصمة الذين يستخدمون من المخصصات المفتوحة او من محتصات المشاريع برواتب شهريه مقطوعه ام انقانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠هو الذي ينطبق عليهم.

وبعد الأطلاع علىكتاب امين العاصمه الموجه لرئيس الوزارء بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١ وتدقيق النصوص القانونية بين لنا :

ان الماده الخامسه من نظام موظفي البلديات المشار اليه قد نصت على ان موظنمي البلديات ثلاثـــة اقسام: ١ – موظفوالصنف الاول .

٢ – •وظفو الصنف الثاني .

٣ – الموظفون غير المصنفين .

كما انها نصت على ان هؤلاء الموظنين يعتبرون تابعين لقواعد المنصوص عليها في انظمه موظفي الحكومه فيها يختص بهذا التقسيم .

ولهذا فان مناط البت في التنسير المطلوب هو ما اذا كان المستخدمون في البلديه الذين يتقاضون رواتب شهريه مقطوعه من المخصصات المفتوحه او من مخصصات المشاريع يدخلون في مفهـــوم الموظائين المصنفين اوغير المصنفين حسبالتقسيم الوارد في نظام الموظفين المدنيين ام انهم لا يدخاون في ذلك .

وبالرجوع الى هذا النظام نجد ان المادتين ٦و٧ عرفتا موظفي الصنف الاول وموظفي الصنف الثاني بأنهم هـــم الذبن يشغلون احدى الوظائف والدرجات المبينة فيهما .

وان المادة العاشره عرفت الموظفين غير المصنفين بانهم هم الموظفون الذين يعينون في وظائف ذات رواتب محدودة في قانون الموازنه العامه وليست لهادرجـــات .

وتأسيساً على ذلك بما ان المستخدمين الذين يتقاضون رواتب شهريه مقطوعه من المخصصات المفتوحسهاو من مخصصات المفتوحسهاو من مخصصات المشاريع ليسوا ممن يشغلون احدى الوظائف او الدرجات المبينة في المادتين ٦و٧من نظام موظفي الحكومه ، كماانهم ليسوا ممن عينوا في وظائف ذات رواتب محدوده في الموازنه فانهم لايدخلون في مفهوم الموظفين المصنفين أوغير المصنفين المبحوث عنهم في الماده الحامسه من نظام موظفي البلديات .

اماكون الماده ٣٨ من نظام الموظفين المدنيين قد نصت على ان جميع الاحكام الوارده في هذاالنظام تسرى على المستخدمين ما لم تدل القرينه على خلاف ذلك او يرد نص خاص بهم ، فان حكم هذه الماده لايسرى على مستخدمي البلديات ، اذ ان الماده ( ٥ )من نظام موظفي البلديات قد حصرت موظفي البلديات الذين تنطبق عليهم احكام نظام الموظفين المدنيين وهم موظفي الصنف الاول وموظفي الصنف الثاني والموظفين غير المصنفين ومن الواضح ان المستخدمين بمقتضى تعريفهم الوارد في نظام الموظفين المدنيين ليسوا من الموظفين المصنفين ولامن الموظفين غير المصنفين .

وعلى ذلك فان نظام الموظفين المدنيين لا ينطبق على الاشخاص اللدين تستخدمهم امانة العاصمه من المخصصات المفتوحه او من مخصصات المشاريع برواتب شهريه مقطوعه وانما تنطبق عليهم احكام نظام موظفي البلديات ذاتـــه لأتهم يدخلون في مفهوم كلمة الموظف الواردة في المادة الثانيه من هذا النظام التي عرفت (الموظف) بأنه كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمه باستثناء العمال اللدين يتقاضون اجوراً يوميه عن ايــام العمل فقط . وهو تعريف يشمل كل موظف او مستخدم في البلديه ما دام ان استخدامه لم يكن لمدة موقته او عاملا بأجور يوميه عن ايام العمل .

و نتيجة لهذا فان قانون العمل لا ينطبق على موظفي ومستخدمي البلديات الدائميين ويكون استحقاقهم للمكافأه بمقتضى الماده (١٣) من نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم التي ورد فيها ان كل موظف غير تابع للتقاعد يمنح مكافأه من صندوق البلديات عند انتهاء خدماته وفقاً لاشروط المبينة فيها .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر ۱۹۳۰/۱/۲۰

عضو عضو رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين بتفسير القوانين بتفسير القوانين بتفسير القوانين مندوب وزارة المستشار الحقوقي عضو محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز الاول الداخليم لرئاسة الوزراء الشاني الشاون البلديه وكيل الوزاره فؤاد قاقيش شكرى المهتدى بشع الشيق هديد الساكت مديد الساكت الساكت مديد الساكت مديد الساكت الس

心學

